

مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة: الإنجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلامياً

ناصر يوسف*

مقدمة:

يعرض هذا البحث أهم مقولات التحديث المعاصرة التي أسهمت بفاعلية في رسم ملامح التنمية المركبة في اليابان. وينطلق الباحث من أن التجربة اليابانية المعاصرة في التنمية المركبة، تغذت من عناصر الفاعل الإنساني المتمثلة في: الإمبراطور الرمزي، والقيادة السياسية الرشيدة، والشعب الطموح. فترصيص بنيان الفاعل الإنساني أدى إلى تحقيق إنجازات اقتصادية وتكنولوجية، وساعد على استمراريتها. مثل هذه الرؤية الكلية غير الاحتزالية للقضايا الإنمائية هي ما يفترض من العالم الإسلامي الاستفادة منها.

والتجربة اليابانية في التنمية المركبة، ليست أنموذجاً يمكن العثور عليه قابلاً فوق رفوف متحف الأفكار البالية؛ فمثل هذه النماذج الإنمائية التي تتجدد دوماً، يمكن التحايل عليها بهدف رؤيتها من قريب، ودراستها من الداخل. أما أن يقوم العالم الإسلامي بشراء هذه النماذج أو تكرارها؛ فإن ذلك في حكم الاستحالة. ومثل هذه النماذج الإنمائية المركبة، يتعذر تكرارها في غياب الظروف التاريخية التي أسهمت في بلورتها. إن دراستها من أجل إعادة تطبيقها هو ضرب من العبث التنظيري والمنهجي؛ وإنما تدرس بهدف التساؤل القلق عن المصير الذي آلت إليه التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي. لماذا حققت اليابان أهدافها الإنمائية؟ كيف انطلقت اليابان بشرياً، وحلقت اقتصادياً، وارتقت تكنولوجياً؟

* باحث جزائري في اقتصاد التنمية المقارن، جامعة ملايا، ماليزيا. youcef.nasser@gmail.com

إذاً، تجربة اليابان في التنمية المركبة ليست أنموذجاً جاهزاً؛ لأن الأنموذج غير الجاهز لا يشتغل إلاً لنفسه، وتالياً هو يحقق أهدافه ويلامس غاياته، وقد يشتغل هذا الأنموذج لحساب الدول التي ترغب في تكراره واستعادته، ولكن من المؤكد أنه سيفشل في أولى مراحل التطبيق؛ لأن المحتوى الحضاري هو المسؤول عمّا آل إليه المستوى الاقتصادي. فهل يمكن شراء المحتويات الحضارية واقتناؤها بتعبير مالك بن نبي؟ وهل أمكن لهذه المحتويات الغربية - عن مجتمع يتميز بخصوصياته الحضارية - أن تنجز تنمية؟

إن التحايل على مثل هذه النماذج الإنمائية غير الجاهزة يكون بالبحث عن القواسم الحضارية المشتركة بين من أنجز تنمية، ومن يروم الاستفادة من هذا الإنجاز والاستمرار فيه. ولعل اليابان هي أقرب النماذج الإنمائية إلى العالم الإسلامي، نظراً لانصهار اليابان والعالم الإسلامي في بوتقة الشرق، المختلف عن الغرب بمزايا تتمثل في القيم والثقافة والأخلاق والحرية المسؤولة؛ إذ إن هذه المزايا تشكل المادة الخام لكل أنموذج إنمائي ناجح، فقد استفادت ماليزيا التي تنتمي إلى العالم الإسلامي من هذه المادة الخام، وبرهنت على أنها دولة إنمائية تابعة بصورة ذكية للأنموذج الإنمائي الياباني.

أولاً: من ملامح التجربة اليابانية المعاصرة في التنمية المركبة

لقد حققت التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية بالخصوص، تقدماً ملموساً ربط مستقبل إنجازاتها بمدى استمراريتها، وأهلها للحصول على مكانة عالمية تتناسب مع ديناميتها؛ فاققتصاد اليابان أكثر دينامية في العالم، وقد تجلّت هذه الدينامية في كل من معدل النمو الاقتصادي، وسرعة التغيير البيئي.¹ ودينامية التنمية الاقتصادية اليابانية

¹ Kohama, Hirohisa. Japan's Development Cooperation and Economic Development in East Asia. In: takatashi Ito and Anee O. Krueger (eds.), *Growth Theories in Light of the East Asia Experience*, Chicago & London: the university of Chicago Press, 1995, p216.

ذات أهمية حاسمة في المنطقة الآسيوية. وقد برزت هذه الدينامية بقوة مع انطلاق برنامج مساعدة التنمية الرسمية اليابانية سنة ١٩٥٤م، عندما ارتبطت اليابان بمخطط كولمبو Plan Colombo^٢، إلى جانب برامج القروض سنة ١٩٥٨م، التي عززت صادرات اليابان إلى الدول النامية. ومن خلال هذه البرامج المساعدة، رسمت اليابان طريقاً سريعاً في عالم التنمية الاقتصادية.^٣

ولقد مرّت اليابان بمرحلتين حرجيتين قبل أن تنجز تنميتها، وهاتان المرحلتان هما:

١. تقوية التزعة الاقتصادية على التزعة العسكرية:

أسهمت الدينامية اليابانية في تقوية التزعة الاقتصادية على حساب التزعة العسكرية. فالاهتمام بكل ما هو اقتصادي، وفر على اليابان جهداً بشرياً كان بإمكانه أن يضيع هباءً في أمور تسليحية، لم تحن منها اليابان إلا الخراب والدمار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد ظهرت بوادر التزعة الاقتصادية في اليابان في مذكرة التفاهم بين رئيس الوزراء يوشيدا شيغيرو S. Yoshida^٤ (١٨٧٨ - ١٩٦٧)، وإدارة الاحتلال الأمريكي؛ إذ أولت هذه المذكرة اهتماماً كبيراً للجانب الاقتصادي في عملية الإصلاحات الهيكلية للمجتمع الياباني، وذلك على حساب تجريد الإمبراطور من جميع صلاحيته، وتحويله إلى رمز وطني، ومنع اليابان من التسليح وخوض حروب عسكرية.

^٢ بدأت فعاليات مخطط كولمبو للتعاون الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي في آسيا والباسيفيك سنة ١٩٥٠م في كولمبو (جزيرة سيلان وقتذاك وسريلانكا حالياً). وقد شاركت فيه، إلى جانب اليابان، حكومات الهند وباكستان وسيلون وأستراليا ونيوزيلندا وبريطانيا والولايات المتحدة. وقد التحقت به فيما بعد دول جنوب شرق آسيا ودول الباسيفيك. وتميّز هذا المخطط بتقديم المساعدات التقنية والمالية للمشروعات الإنمائية في دول جنوب شرق آسيا. وقد أدت اليابان في الفترة (١٩٥٤م - ١٩٧٦م) دوراً اقتصادياً مهماً تجلّى في تقديم تعويضات مالية ومساعدات تقنية للدول التي تضررت من أساليبها الاستعمارية. وقد استفادت من هذه التعويضات كمبوديا ولاوس وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وكوريا.

^٣ Ibid., p201.

^٤ أولمان، برتل. ما حاجة الإمبراطور إلى الياكوزا؟ مدخل لنظرية ماركسية عن الدولة اليابانية، ترجمة: سعد زهران، مجلة الثقافة الجديدة، (الكويت) ع ١١١، مارس - أبريل ٢٠٠٢م، ص ١٣٥.

لقد استفاد اليابانيون من الجانب المضيء في فترة إصلاحات (مييجي)، خاصة فيما تعلّق بالإصلاح التربوي والتعليمي،^٥ وما نجم عنه من تطوُّرات مهمّة في عملية التحديث؛ مثل تعزيز دور الحكومة في التنمية، والتوسُّع في رفع الإنتاجية الزراعية، وبناء مؤسّسات تعليمية متقدّمة، وتكثيف التدريب المهني، وتمويل الأبحاث العلمية ورعايتها، والتطوير الصناعي، والحفاظ على الوحدة الوطنية. لقد جنّبت هذه الجوانب المضيئة التزعة الاقتصادية من الوقوع في شركِ التغريب؛ مما أدّى بهذه التزعة إلى الحفاظ على وحدة اليابان وهويتها؛ لأنّها لم تتأسّس على رفض الماضي أو إحداث القطيعة مع آلياته الإيديولوجية؛ وإنما استلهمت التراث الياباني بطريقة تنمُّ عن ذكاء حضاري متّقد، واستخرجت منه حداثة يابانية جديدة، تحتلف في محتواها ومستواها عن حداثة الغرب.

وغنيّ عن البيان أن اليابان قد تفوّقت في إبداع نموذج إنمائي جديد يميّز بقيادة مستنيرة، وإدارة محكمة، وإنسان منضبط. فقد عبّدت سياسةً يوشيدا، بتركيزها على الاقتصاد وترتيب الأمن مع الولايات المتحدة الأمريكية، الطريقَ لأربعة عقود من الرخاء والتوسُّع في الإنتاج المحليّ بين عام ١٩٥٠م و١٩٩٠م.^٦ وقد نما الناتج الإجمالي المحليّ بسرعة وبمعدّل ١٣٪ في عام ١٩٦٠م، كما استفادت اليابان في إعادة بناء اقتصادها من الثراء المادي للحرب الباردة. فالولايات المتحدة جلبت التجهيزات والإمدادات من اليابان في فترات الحروب الكورية والفييتامية، وقلّدت اليابان التكنولوجيا الأمريكية، التي كانت تُفد إليها مقابل إمدادتها الغذائية للجيش الأمريكي، وتفوّقت عليها في الكفاءة الإنتاجية بعد إخضاعها لمراقبة الجودة والتنوعية، كما دفعت بالاقتصاد الياباني إلى تحقيق معدّلات نمو استثنائية، ومع استهلال السبعينات كانت اليابان قد توسّعت في الإنتاج

^٥ بوشامب، إدوارد. *التربية في اليابان المعاصرة*، ترجمة: محمد عبد العليم مرسى، القاهرة: دار الهداية، ط٢، ١٩٨٦م، ص٢٥-٢٦.

^٦ Graham, Eaum. *Japan's Sea Lane Security, 1940- 2004: A Matter of Life and Death?* London and New York: Routledge, 1st Ed, 2006, p93.

الصناعي، وتمكّنت من الاحتكاك التجاري مع أوروبا وأمريكا.^٧ وبعد الطفرة النفطية عام ١٩٧٣م-١٩٧٤م، بدأت اليابان في التركيز على إضافة قيم إنتاجية خاصة، شملت إنتاج آلات دقيقة خاصة، وابتكار آلات إلكترونية منافسة، كما انتقلت من صناعة المنسوجات والحديد، إلى صناعة السيارات والأدوات المنزلية، وفي عام ١٩٨٠م كثّفت من صادراتها في التكنولوجيا بإنتاج الكومبيوتر والآلات الدقيقة.^٨

لقد تشرّبت التزعة الاقتصادية من النماذج الإنمائية العالمية، واستفادت في تقوية مسيرتها الإنمائية من المساعدات المادية للولايات المتحدة الأمريكية، سواء في الحرب الكورية أم الحرب الفيتنامية أم الحرب الباردة، وذلك من غير أن تشكّل هذه المساعدات الخارجية عائقاً أمام تنمية قدرات اليابان الداخلية. وقد ثبت بعد عقدين من نهاية الحرب العالمية الثانية أن الاقتصاد الياباني يمتلك كل مقوّمات النجاح التي تؤهّله لقيادة الاقتصاد العالمي؛ فحصول اليابان على سلف من البنك العالمي سنة ١٩٥٠م، لم يشكّل عائقاً أمام شروط الإقلاع الاقتصادي؛ لأنها استثمرته بوسائل ذكية جاءت لصالح البنية التحتية والصناعة الأساسية.

٢. تقوية التزعة الإنسانية على التزعة الاقتصادية:

لقد بدا الاهتمام بالفاعل الإنساني جلياً داخل هذه التزعة الاقتصادية؛ إذ تموضع الإمبراطور والقيادة والشعب في دائرة الشراكة الإنمائية الفاعلة، واستثمر الفاعل الإنساني استثماراً اجتماعياً، مما شجّع على التحفيز السريع للنمو الاقتصادي. لقد حافظ استسلام الإمبراطور على وحدة الأرض اليابانية، ودفع باليابانيين إلى استثمار أرضهم بطريقة سليمة. ومن ثمّ فإن تنازل الإمبراطور عن ألوهيته ينطوي على جرأة في كيفية ممارسة النقد الذاتي، خاصة أن الإمبراطور كان يُحترم؛ إذ إن ذلك الاحترام

⁷ Cheok, Cheong Kee and Kah, Wong Choong. *Asia Resurgent: Transformation Growth and Integration*, Kuala Lumpur: University of Malaya Press, 1st Ed. 2006, pp279-280.

⁸ Ibid., p292.

يشكل تجسيدا للقيم المطلقة التي يؤمن بها اليابانيون، فمنذ الأيام القديمة لمؤسسة جيمو Jimmu Foundation (٦٦٠-٥٨٥ ق.م)،^٩ ظلَّ الإمبراطور مركزاً لكل السلطات والفضائل؛^{١٠} كما ساعدت القيادة اليابانية على توفير فرص عمل لليابانيين في ظروف اقتصادية صعبة، وذلك بإعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي، وحصر البرنامج الاقتصادي للحكومة في دائرة كل فم ينبغي أن يأكل؛ كما استفاد الشعب الياباني من هذه المساعدات لزيادة إنتاجيته، وفق شعار واقعي قام على أساس أن كل يدٍ يابانية ينبغي أن تعمل.

وتمحورت التزعة الاقتصادية حول الفاعل الإنساني، وكسبت شرعيتها الإنمائية من داخل هذا التلاحم العضوي، الذي جعلها أقرب إلى النماذج الإنمائية المعتمدة على الذات، والملتزمة بروح التعاون والتنافس والشراكة مع الآخرين.

إن ما يميز التنمية اليابانية المعتمدة على الذات، أنها تنمية مركبة الأبعاد، وتمتلك القدرة على التميز بفعل إنسانها الفاعل والمدع والمنتج والمبتكر. فاليابان تعتمد على نفسها من خلال هذا التلاحم العضوي المتمثل في الفاعل الإنساني الياباني، وتتواصل مع الآخرين من غير أن تؤثر في طبيعة هذا التلاحم، أو تفقده توازنه الإنمائي. والتنمية الاقتصادية كما نلفيها في التجربة اليابانية، هي أقرب إلى النماذج الإنمائية المركبة المعتمدة على الذات؛ إذ تستطيع أن تحافظ على إنجازاتها واستمراريتها دون أن تلتحم التكاملاً كلياً مع نماذج إنمائية أخرى. فالنموذج الإنمائي المركب ليس من السهل أن يذوب في أنموذج إنمائي آخر مختلف، حتى ولو كان مركباً، والتنمية المعتمدة على الذات ليس من السهلة، أيضاً، أن تذوب في تنمية أخرى معتمدة على

^٩ يعتقد اليابانيون أن الإمبراطور جيمو هو الإمبراطور الأول لليابان، وهو الذي أسس الدولة اليابانية سنة ٦٦٠ ق.م. لمزيد من التفاصيل حول الميثولوجيا اليابانية ينظر، في:

- عضية، محمد (مترجم). الس. كوجيكي "وقائع الأشياء القديمة": الكتاب الياباني المقدس. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ط١، ١٩٩٩م، ص١٧٩ وما بعدها. انظر كذلك

- Andressen, Curtis. *A Short History of Japan: From Samurai to Sony*, Canberra: Allen & Unwin, 2002, p27.

¹⁰ Nishikawa, Yukiko. *Japan's Changing Role in Humanitarian Crisis*, London and New York: Routledge, 1st Ed., 2005, p45.

الذات؛ فكلٌ يمتلك خصوصيته ووحده وهويته من غير أن يفقد آليات الاتصال بالآخر والتواصل معه. وليس هناك شكٌ في أن اليابان تنتمي إلى مجموعة الاقتصادات الصناعية، إلا أن أداء نموها الاقتصادي تاريخي وقدم؛ فقد ارتبط بالغنى منذ فترة طويلة ترجع إلى عام ١٨٨٥م المتزامنة مع إصلاحات (ميجي)، ولو أن النقلة الاقتصادية للصناعة المتطورة تأكدت في نهاية عام ١٩٦٠م.^{١١}

لقد أضفت تركيبية التنمية الاقتصادية خصوصية ذاتية على التجربة اليابانية، وميزتها عن التجارب الإنمائية المتقدمة، وذلك في ظلّ تضافر عوامل ساعدت على تفردها، تمثلت في طريقة تعامل الإمبراطور مع شعب كان يقدّسه، ويضعه في مرتبة لا تقبل النقاش حول ألوهيته؛ إذ أدّى تنازل الإمبراطور عن ألوهيته إلى تغيير مفاهيم اليابانيين وتصوّراتهم حول طبيعة الدولة. وأفرزت هذه التحوّلات شكلاً جديداً للحكم، وانتقلت الدولة من طبيعتها العسكرية إلى طبيعتها الاقتصادية؛ مما أدّى إلى ولادة الدولة الإنمائية. لقد ارتبط مستقبل هذه الدولة بمستقبل الإنسان؛ إذ استفاد الإنسان الياباني من كفاءة هذه الدولة الجديدة، وسياستها الخاصة بتطوير الموارد البشرية واستثمارها، وما نجم عنها من نتائج ناضجة تمثلت في محور الأمية والرعاية الصحيّة المكثّفة، ومحاربة الفقر والتعليم الأكثر تطوّراً في العالم، والهامش الكبير من الحريات. كل هذا انعكس إيجابياً على المشروعات المستقبلية للدولة الإنمائية، بحيث أسهمت دينامية الإنسان الياباني المتمثلة في الطموح والتضحية والتحدّي في تحقيق نسب عالية من الادخار، ووفرت سيولة مالية كبرى للاقتصاد الوطني، وشجّعت على نمو الاستثمارات واستمرارها في تحقيق إنجازات عظيمة.

إن ما يشير إلى أن التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية قائمة على دينامية الاعتماد على الذات، هو هذا التعاون بين اعتماد الدولة الإنمائية على ذاتها في تطوير مواردها البشرية، دينامية الفاعل الإنساني في توليد موارد مالية أسهمت في بناء منظومة تكنولوجية متميّزة، وكاسحة للأسواق العالمية.

¹¹ Ohkawa, Kazushi. *Growth Mechanism of Developing Economies: Investment Productivity and Employment*, Tokyo: International Development Center of Japan, 1993, p74.

ثانياً: موقع العالم الإسلامي من التنمية الاقتصادية في منظورها الآسيوي- الكونفوشيوسي

لقد أسهم العمل المشترك الذي هو من صلب طبيعة اليابانيين في بناء جسر إنمائي بين اليابان وماليزيا، وتعود صلابة هذا الجسر إلى استيعاب ماليزيا لمقولات التحديث في اليابان.^{١٢} فقد تواصلت ماليزيا مع اليابان ثقافياً، وتشرّبت من القيم الآسيوية. لهذا فإنه يمكن للعالم الإسلامي أن يتواصل ثقافياً واقتصادياً مع ماليزيا لفهم أسرار النمو السريع للاقتصاد الماليزي، واقتصاد النمر الآسيوية التقليدية؛ مما يسمح ببناء آليات الاتصال الثقافي والاقتصادي مع اليابان في ظروف حسنة ومواتية، تساعد على تحقيق تنمية معتمدة على الذات. ويمكن للعالم الإسلامي أيضاً، أن تتوافر له فئات بالمقولات الآسيوية، التي أسهمت في تغيير المسار الإنمائي لليابان، والمتمثلة في إعادة النظر في مفهوم (القابلية للاستعمار)^{١٣} وتطويعه، حتى يتم إذابته في دائرة (القابلية لحضارة الاستعمار)؛ إذ يمكن الاستفادة من الآليات المعرفية لهذا الحضارة التي تورط أصحابها في استعمار الشعوب الضعيفة. كما يفترض إعادة النظر في علاقة الديكتاتورية بالتنمية؛ لأن التخلف هو وليد القمع المنظم، وليس بإمكان التنمية أن تستمر إلا في أجواء ديمقراطية مسؤولة، تتيح للفاعل الإنساني هامشاً كبيراً من حرية النقد والمراجعة والإبداع والإنتاج.

وأهمُّ هذه المقولات ما يلي:

١. الدولة الإنمائية: ثقافة التحرُّر المسؤول

لم ينجح العالم الإسلامي في إحداث تقارب مثور مع الغرب؛ لأن هذا التقارب ظلَّ محكوماً بثقافة الغالب والمغلوب، وبارث الاستعمار والمستعمر؛ مما أدرج تقبُّل

¹² Chong, Terence. *Modernization Trends in Southeast Asia*, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2005, pp7-8.

¹³ تنطبق القابلية للاستعمار على كل من يوظف إرث الاستعمار في عملية البناء الحضاري للأمة، سواء أكان شخصاً أم مؤسسة أم دولة. فكل ما يضيفي إلى تغريب المجتمعات الإسلامية يصب في خانة القابلية للاستعمار. انظر:

- ابن نبي، مالك. شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦م، ص١٥٢-١٥٩.

العالم الإسلامي لثقافة الغرب وإيديولوجيته الإنمائية في إطار القابلية للاستعمار، ومن ثمَّ عُدَّت الاستفادة من آليات الغرب المعرفية شكلاً من أشكال القابلية للاستعمار أيضاً. يرجع فشل الأنموذج الإنمائي الغربي المستفاد منه في العالم الإسلامي، إلى أن الثقافة الجوهرية لهذا الأنموذج قامت على مبدأ الرفض لسلطة التحرُّر من أشكال القابلية للاستعمار، المتجلية في تخلف العالم الإسلامي وتبعيته.

مثل هذه الصورة القائمة تكاد تكون واضحة في الجانب الآخر، فالنمور الآسيوية، بما فيها ماليزيا، أسَّست لثقافة جديدة، هي أقرب إلى ثقافة ما بعد الاستعمار الياباني، وذلك بهدف تسريع عملية استفادتها من أنموذج اليابان الإنمائي. لقد رفضت قوى الاستقلال في الدول التي أصبحت فيما بعد نموراً آسيوية، إقامة تحالف سياسي مع اليابان؛ لأن مثل هذا التحالف، كان سيقترح من قبل مجتمعات هذه الدول إلى القابلية للاستعمار؛ ومما أدَّى إلى إزاحة هذه الشكوك أن قيادة هذه الدول ربطت شرعيتها بمدى نجاحها الإنمائي، مما جعلها بامتياز دولاً إنمائيةً، وبذلك تحدَّد مستقبل التنمية في آسيا باستمرار الدولة في الدفاع عن قيم المجتمع، وتوظيفها في عملية التحديث. وهذا التحالف بين التنمية والدولة حرص على القضاء على أي دعوة للقابلية للاستعمار، وإلاَّ فإن ذلك كان سيفضي إلى إهدار التنمية وتقويض أساسات المجتمع.

مثل هذا الحرص على إنجاح التنمية يعدُّ التفسير الأول لضعف القابلية للاستعمار في دول النمور الآسيوية؛ أما التفسير الثاني فيرجع إلى أن اليابان بعد نهاية الحرب ألغت من مشروعها الإنمائي آليات القابلية لاستعمار الآخرين، وتجسَّد هذا الإلغاء في شكل تعاون نجم عنه ولادة نماذج اقتصادية ناجحة في آسيا.

من جهة أخرى، ترجع مشكلة المجتمع الدولي إلى غياب الثقة؛ فإرث الاستعمار مزقَّ حبل الثقة بين الغرب والعالم الإسلامي، كما حرَّبت الديكتاتورية نسيج الثقة بين الشعوب وحكوماتها. في ظلِّ هذا التداخل تكون ثنائية القابلية للاستعمار والديكتاتورية مسؤولة عن تخلف العالم الإسلامي، وهي نفسها المسؤولة عن تنمية اليابان. إنَّ التخلف والتنمية مرتبطان

بمدى التعامل مع هذه الثنائية، فهناك ثقة متبادلة بين اليابان والنمور الآسيوية صاغتها ثقافة التحرر المشترك، التي تنطلق من أن الديكتاتورية هي شكل من أشكال الاستعمار، وسبب من أسباب تخلف آسيا في بدايات استقلالها. كما انطلق هذا التفاهم المشترك من أن الديمقراطية في شكلها الغربي هي موروث استعماري، ونوع من أنواع الفوضى المفضية إلى التمرد على القيم الوطنية والتاريخية. "لقد حققت بلدان آسيا الشرقية تقدماً كبيراً في وقت قصير؛ لأن دولها حملت كل منها مشروعاً للنمو، أعطته أولوية على الديمقراطية لاحقاً، وأولوية على عدالة التوزيع، لكنها ردمت الهوة نسبياً بين الطبقات العليا والدنيا، وأولوية على الخروج عن التبعية، وأولوية على السيادة والاستقلال، لكنها أركعت الغرب على صعيد الإنتاج والتجارة- وأولوية على الثقافة والتراث والتقليد فحققت حداثة تستحق أن تحتذى."^{١٤}

لقد وقفت اليابان والنمور الآسيوية على تحديد فهم مشترك لهذه الثنائية: القابلية للاستعمار والديكتاتورية، وذلك بقيام هذه الدول بتضييق القابلية للاستعمار، وحصرها في دائرة الحضارة والفكر والعلوم، وتعاملت معها على هذا الأساس، وعلى أمل تحويل مستوى الاستفادة من هذه الدائرة إلى مستوى التجاوز والتحرر منها؛ كما تمّ تضييق الديكتاتورية في دائرة الحرية المسؤولة، وهذا ما أفضى إلى تنمية مسؤولة أدت تدريجياً إلى توسيع دائرة الحريات العامة.

لقد أسهم هذا التفاهم الثقافي المشترك بين اليابان والنمور الآسيوية، بما فيها ماليزيا، في استحداث آليات معرفية بإمكانها احتواء القابلية للاستعمار والديكتاتورية، وتضييق مجالهما في عملية التنمية؛ كما اتخذت هذه الآليات من دينامية الفاعل الإنساني أداة لقياس هذا الاحتواء، نظراً لأن الإنسان هو المتضرر الكبير من تفعيل هذه الثنائية في مسيرة التنمية. لقد تمّ تحويل وجهة هذه الثنائية في الاتجاه الذي يحفز على إنجاز تنمية؛ مما جعل العالم الإسلامي

^{١٤} شلق، الفضل. الدولة السياسية والدولة الاقتصادية: كيف نستفيد من تجربة دول آسيا الشرقية، مجلة الاجتهاد، (بيروت) ٥٥٤-٥٦، صيف-خريف ٢٠٠٢م، ص ١٤٤.

يرى في هذه التنمية الآسيوية مزيجاً من القابلية للاستعمار والديكتاتورية؛ في الوقت الذي يراها الآسيويون، بما فيها ماليزيا، أنها مزيج من الحضارات والأفكار والعلوم والحريّات المسؤولة، وأن هذا المزيج ساعد على إنجاح عملية التحديث في اليابان والنمور الآسيوية بهذه الطريقة السريعة.

إن المعالجة الآسيوية لهذه الثنائية وطريقة تعاملها معها، تشكّل جوهر الدروس المستفادة في العالم الإسلامي؛ لأن هذه المعالجة تقوم على أساس أن الإنسان هو القيمة الحضارية الأولى، وهذا أيضاً يشكّل جوهر هذا البحث؛ مما يفرض على العالم الإسلامي أن يغيّر مفاهيمه تجاه التنمية الآسيوية، كما يفرض عليه أن يتحرّر من عقدة (الشرق التابع والديكتاتوري). فالشرق شرعان تفصل بينهما حدود التخلف والتنمية، وتميّز بينهما قيمة الإنسان في كل منهما.

إن الفهم الحقيقي للتحوّلات التي حدثت في بنية النظام الآسيوي القديم، تمهّد طريقاً مناسباً للامتثال الحقيقي لمزايا التجربة اليابانية، بحيث يفضي هذا الفهم الواعي إلى تأسيس علاقة ثقافية بين اليابان والعالم الإسلامي. فمثل هذه العلاقة تشكّل ركيزة أساسية في نجاح النماذج الإنمائية المستفاد منها، ويتجلّى الهدف من تأسيس هذه العلاقة في مدى توظيف التقارب بين الثقافتين الآسيوية والإسلامية في مسيرة التنمية المركبة. فالتنمية لا تكون مركبة إذا لم تشكّل الثقافة مادّتها الجوهرية، وأيضاً التنمية المركبة يُستعصى الاستفادة منها إذا لم تُستوعب مادّتها الثقافية.

إن غياب القابلية لاستعمار الأمم من القاموس الإنمائي الياباني المعاصر، وغياب القابلية للاستعمار الياباني من القاموس التاريخي للعالم الإسلامي، يصبّان في مصلحة التقارب بين اليابان والعالم الإسلامي، وذلك على الرغم من تباين المحمول الثقافي بينهما. فالنموذج الإنمائي الياباني المعاصر تأسس على ثقافة التحرر المسؤول، وهذا ما يفرض على العالم الإسلامي معرفته واستيعابه وتقبّله، إذا ما أراد أن تتوافر له النوايا الحسنة في الاستفادة من تجربة اليابان الإنمائية، والتواصل مع إرهاباتها. فهذا "هيكتور

غورغولينو دي سوزا"، رئيس جامعة الأمم المتحدة باليابان يرى أن "ثمة بعداً آخر يتسم بالأهمية، ويتم بحثه في هذه المناسبة، ألا وهو الجانب الثقافي. ففي إطار عمليتها التنموية أدركت اليابان أهمية رعاية الجذور الثقافية وتنميتها، وبذلك يتوجب عليها الآن إيجاد السبل الكفيلة بحُبِّك الخيوط الثقافية التي بإمكانها إغناء الوجود البشري".^{١٥}

أيضاً، يتطلّب من العالم الإسلامي إعادة النظر في ثقافة القمع، مما يمهد له طريقاً سريعاً لإنجاز تنمية مستمرة. صحيح أن ثقافة التحرُّر تراث مشترك بين الأنموذجين الغربي والياباني، إلا إن الفارق بينهما أن ثقافة التحرُّر غير المسؤول كما تجلّت في الأنموذج الغربي المستفاد منه في العالم الإسلامي، قد أسّست لثقافة القمع في العالم الإسلامي؛ بينما ثقافة التحرُّر المسؤول كما تجلّت في الأنموذج الياباني المستفاد منه في تجارب النور الآسيوية قد كرّرت نفسها بامتياز.

يُشترط لإعادة النظر في ثقافة القمع معرفة الدروب التي سلكتها اليابان في عملية التحديث. والسبيل إلى فهم هذه المسالك، يكمن في تجسير علاقة ثقافية بين اليابان والعالم الإسلامي، بحيث تفضي هذه العلاقة إلى استيعاب مقولات التحديث، التي ظهرت في طريقة تعامل اليابانيين مع ثنائية القابلية للاستعمار والديكتاتورية. إن تجسير العلاقة الثقافية ستكون محفزة لليابانيين لفهم دوافع العالم الإسلامي في تجسير العلاقة الاقتصادية والتكنولوجية، وذلك لأن مثل هذه النشاطات التكنولوجية والاقتصادية تشترط وجود إنسان قادر على تحمُّل مسؤوليته، انطلاقاً مما يتوافر عليه من إمكانيات متحررة وطاقات مبدعة. كما أن العبرة من التواصل الثقافي بين اليابان والعالم الإسلامي، تتلخص في إن قيمة الأنموذج الإنمائي الياباني لا تكمن في الإنجازات التي

^{١٥} انظر الكلمة الترحيبية للسيد هيتور غورغولينو دي سوزا رئيس جامعة الأمم المتحدة باليابان، في:

- العرموطي، مازن، وآخرون. (محررون)، الأردن واليابان: منظورية مشتركة، موجز ما جاء في الأوراق التي تمّ طرحها في مؤتمر العلاقات اليابانية-الأردنية الأول، "السلام وما بعده: دور الأردن واليابان"، ١٩٩٥/٥/٢٢، طوكيو- اليابان، ص ١٣.

حققتها، بقدر ما تكمن في استمرارية هذه الإنجازات داخل شروط إقلاع متجددة، ساعدت دينامية الاعتماد على الذات في تغييرها وتطويرها، بما يتناسب مع عصر العولمة.

إن غياب ثقافة التحرر المسؤول في العالم الإسلامي، بإمكانه أن يعوق الاستفادة من التجربة اليابانية، ويجول دون أن تكون استفادة ثابتة ومركبة. فإذا كان من السهولة الاستفادة من إنجازات التكنولوجيا اليابانية، فمن الصعوبة الاستمرار في تحقيق مثل هذه الإنجازات. فضلاً عن أن تغييرها وتطويرها سيكون أمراً محفوفاً بالمخاطر، في ظل قمع الفاعل الإنساني الذي يمتلك القدرة على التكيّف مع تحولات العولمة؛ فمؤشرات الطموح والتضحية والتحدّي ستكون فاعلة في ظل أنموذج إنمائي قائم على ثقافة التحرر المسؤول.

لم تحقّق ماليزيا استمراريتها في الإنجازات المستفادة من التجربة اليابانية، إلا بعد أن غيرت القيادة السياسية المستنيرة ما بداخل الإنسان الماليزي من قلق على مصيره العرقي، وقضت على توتره بتوزيع الحريات المسؤولة، وأعدت النظر في مسألة الحجر على إمكاناته المادية. لقد ساعد الفاعل الإنساني المشترك في بناء وحدة اقتصادية مشتركة، لم يعق استمرارها تعدد الثقافات داخل المجتمع الماليزي؛ لأن ثقافة التحرر المسؤول قد وحدت الثقافات الأخرى، وحوّلتها إلى ثقافة مبدعة ومنتجة، ومستمرة في تعزيز دور الإنسان الماليزي في عملية التنمية الاقتصادية.

إذاً، من غير تجسير العلاقات الثقافية بين اليابان والعالم الإسلامي، ستكون مهمّة تجسير العلاقات التكنولوجية مهمّة صعبة للغاية وغير مفيدة؛ لأن تجسير العلاقات النفطية بين اليابان والعالم الإسلامي لم تنجح في بلورة أنموذج إنمائي مشترك، بل رسّخ هذا التجسير انطباعاً لدى اليابانيين مفاده: أن العالم الإسلامي لا يعدو كونه أرضاً

نظمية ومجتمعاً مستهلكاً للبضائع اليابانية.^{١٦} فشعار (النفط العربي مقابل التكنولوجيا اليابانية) اقتصر على الموارد المالية؛ إذ يتم جلب التكنولوجيا اليابانية، وتوظيفها في منطقة تفتقر إلى موارد بشرية مؤهلة ومدربة على التعامل مع هذه التكنولوجيا، وهذا الافتقار مرده إلى ثقافة القمع السائدة، ففي ظل هذه الثقافة يستحيل الاستفادة من النماذج الإنمائية التي تضع الإنسان فوق كل اعتبار، بحيث أمكنها أن تبدي مرونة عالية مع الثقافات الإنسانية الأخرى. وتعبير محاضر محمد: "الثقافات الآسيوية تظهر كثيراً من التساهل والمرونة، فنحن بإمكاننا أن نتبنى طرقاً جديدةً بسرعة كبيرة، وذلك بمجرد أن نتغلب على سلوكنا التقليدي وأفكارنا التقليدية والحواسز الأخرى المعوقّة للتقدم، فمثل هذه المرونة سهلت لنا تنمية متوازنة وثابتة. هذه الصفات أيضاً من سمات شعب ماليزيا المسلم، لقد أظهرنا منذ زمنٍ بعيدٍ تسامحاً ومرونةً أكثر لتقبُّل ثقافات مغايرة."^{١٧}

يعدُّ الحوار الثقافي^{١٨} بين اليابان والعالم الإسلامي طريقاً مناسباً لنجاح التبادل الاقتصادي، وتفعيل شعار النفط العربي مقابل التكنولوجيا اليابانية. فالحوار الثقافي بإمكانه أن يضيء جوانب مظلمة في ثقافة القمع، كما أن غياب الحوار الثقافي، في حال الاستفادة من التجربة اليابانية، ستُظلم جوانب مضيئة في ثقافة التحرُّر المسؤول، مما قد يفضي إلى تشويه آليات الاستفادة، وتحويل مسارها في الاتجاه الخطأ.

إن انفتاح أنموذج اليابان الإنمائي على الثقافات والأفكار والنماذج الإنمائية المتطورة، لم يبلغ خصوصيته الذاتية. كما أن الإرث البشري المكتف في الأنموذج الياباني

^{١٦} مقابلة شخصية مع الدكتور محمد زكي نائب مدير مركز دراسات الشريعة، كلية التنمية الدولية، جامعة تاكوشوكو - طوكيو، ١٤ أغسطس ٢٠٠٦م، طوكيو.

^{١٧} Mohamad, Mahathir and Ishihara, Shintaro. *The Voice of Asia*, Tokyo: Kadansha International, Ltd, 1995, pp72-73.

^{١٨} مقابلة شخصية مع البروفيسور تيرو سكيموتو Teruo Sekimoto، باحث ومدير معهد الثقافة الشرقية، جامعة طوكيو المركزية، ٨ أغسطس ٢٠٠٦م، جامعة طوكيو.

لم يفقده هويته ووحده. فنجاح التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية يعود إلى استراتيجية الاعتماد على الذات، ومركزية الفاعل الإنساني؛ لأن التنمية المركبة كما هي عليه في التجربة اليابانية تعدُّ وليدة دينامية الاعتماد على الذات. فلا يمكن الحديث عن تنمية مركبة من دون الحديث عن هذه الدينامية، التي تتميز بخصوصيتها الذاتية في كل تجربة إنمائية، وإلاّ ستعرض إلى المساومة على مركزيتها.

٢. مركزية الفاعل الإنساني: التنمية المركبة

تضفي مركزية الفاعل الإنساني في التجربة اليابانية بعداً مركباً على التنمية الاقتصادية بالخصوص. فكلما كانت التنمية متمركزة حول الإنسان ومستفيدة من فاعله المبدع والمنتج، كانت مركبة. فالأنموذج الإنمائي الياباني يتصف بأنه مركب بين ما هو اقتصادي متمثل في ثقل الإنجازات، وما هو اجتماعي متمثل في نسق الاستمرار. فكل ثقل يحتاج إلى نسق يستند إليه حتى لا يفقد توازنه. وحيث كل هذا أمكنه أن يفضي إلى الحفاظ على وتيرة الإنجازات إذا ما تعرضت لعواصف التغيير والتطوير والتحديث؛ بينما الأنموذج المختزل قد يكون دافعاً لتراكم الإنجازات عن طريق اختزالها في الموارد المالية؛ إذ يتم الحصول على التقنية بواسطة المال؛ إلاّ أن إهمال المورد البشري سيجعل هذه الإنجازات تراوح مكانها وتفقد كل أمل في القابلية للاستمرار، وقد يفرز هذا الوضع الاختزالي نتائج غير مشجعة على استحداث تنمية متمحورة على ذاتها. فعلى الرغم من أن النماذج الإنمائية الغربية مركبة، إلاّ أن أسلوب الاستفادة منها في العالم الإسلامي تمّ في إطار اختزالي، ولا علاقة للأسباب البيئية بفشل هذا الأنموذج وغيره، كما يذهب إلى ذلك كثير ممن يستهويهم معاداة إنجازات الغرب. فلم يعد عامل البيئة يشكل عائقاً أمام نجاح النماذج الإنمائية المستفاد منها.

وعلى الرغم من حصول اختلاف بين البيئة اليابانية، وبيئة النمرور الآسيوية، فقد نجحت التجربة اليابانية في الدول الآسيوية؛ لأن التمحور حول الفاعل الإنساني في التعامل مع التجارب الإنمائية المستفاد منها، يساعد بقوة على فكّ آليات التنمية المركبة، المتمثلة في العوامل البيئية والسياسية والثقافية، ومن ثمّ إعادة تركيبها بيئياً

بوساطة الفاعل الإنساني لا بغيره. إن سبب نجاح النمور الآسيوية، بما فيها ماليزيا، التي تتميز بالاختلاف البيئي مع اليابان، يرجع إلى أن الاستفادة من النموذج المركب كانت مركبة هي الأخرى. لقد تعاملت النمور الآسيوية مع التجربة اليابانية المركبة على أساس أن عناصرها متداخلة، وأيُّ فصل أو اختزال لهذه العناصر في نموذج محلي اختزالي سيؤدي إلى الإخفاق في فهم تركيبية التجربة اليابانية.

إن لم تكن التنمية من صنع الإنسان فإنها ستفقد صفة التركيب والتميز عن النماذج الإنمائية الأخرى، ومثل هذا الإنسان سيفتقر إلى القدرة على الإبداع والإنتاج إن لم تصطف الدولة الإنمائية في صفه؛ فالتنمية المركبة هي مزيج من الدولة الإنمائية والإنسان الفاعل، بحيث يكون هذا الإنسان محوراً لهذه الدولة في تصميم نموذج إنمائي ناجح.

لقد ظهرت التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية بأنها تجربة مركبة من عناصر الدولة الإنمائية، التي تجسدت في الإمبراطور والقيادة السياسية المستنيرة، وفي مؤثرات دينامية الاعتماد على الذات. لقد قام الإمبراطور العائد إلى وضعه الطبيعي بتعويض اليابانيين على ما اقترفه في حقهم من قمع شمل جميع المظاهر الاجتماعية في اليابان. فلم يكن اليابانيون وقتذاك إلا أداة طيعة في يد الجهاز الإمبراطور العسكري، الذي تسبب بدكتاتوريته في القضاء على منجزات (ميجي). لقد أبدى الإمبراطور هيروهيتو Hirohito (١٩٢٦م-١٩٨٩م) أسفه واعتذاره لليابانيين، وخطا خطوة إيجابية نحو تعميم ثقافة التحرر المسؤول، وطى صفحة قديمة في ثقافة القمع.

إلى جانب ذلك، قامت القيادة اليابانية بعد نهاية الحرب بإعادة النظر الواعي في آليات الاحتلال الأمريكي المعرفية والثقافية، وتم التعامل معها باقتدار؛ مما أدى إلى التفريق بين الاحتلال الذي هو وجه من وجوه القمع، إدارته التي حملت معها حزمة من الإنجازات لليابانيين، تمثلت في تغيير الدستور نحو وجهة سلمية. فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية التي صاحبها مساعدات مادية تزامنت مع الحرب الكورية في المنطقة.

ولعل ما ساعد على تغيير الوجه السيء للاحتلال هو تغيير الوجه السيء للإمبراطور، وهذا بدوره قد فتح المجال واسعاً للتعامل مع إدارة الاحتلال في ظروف حسنة، من دون الوقوع في شرك القابلية للاحتلال؛ بل أدى ذلك إلى التفرد والتميز.

نخلص من هذه التغييرات البنوية الحاصلة، إلى أن الدولة اليابانية قرّرت أن تتحوّل من دولة ديكتاتورية إلى دولة إنمائية متحرّرة، تسمح للإنسان بالمشراكة الفاعلة في صياغة قراراتها الاقتصادية. وهذا يعني أن الإمبراطور لم يعد يشكّل مركزاً للدولة الإنمائية؛ لأن الجمع بين الديكتاتورية والتنمية سيقف عائقاً أمام بناء اليابان وفق طريقة جديدة وفاعلة؛ إذ إن مركزية الإنسان في الدولة الإنمائية يبدو أكثر تناسباً مع هذه التحوّلات البنوية في يابان ما بعد الحرب. فالذين اعترضوا على مركزية الإمبراطور، عدّوه إنساناً لا أكثر، بإمكانه أن يشارك إلى جانب اليابانيين في عملية البناء الاقتصادي، ومن ثمّ أصبح الفاعل الإنساني (الإمبراطور والقيادة والشعب) يشكّل مركزاً للدولة الإنمائية. بحيث أضفت هذه المركزية الإنسانية إلى ولادة تنمية مركّبة، أسبغت على الاعتماد على الذات، دينامية فاعلة، فالاعتماد على الذات يفقد فاعليته إن لم تسبقه دينامية فاعلة. إن مؤشّرات الطموح والتضحّي والتحدّي تصبح سلبية إن لم يصبح الإنسان مركزاً للدولة الإنمائية؛ لأن هذه الدولة ينبغي أن تُخلص لمركزها، وإلاّ فقدت قدرتها على الاستمرار.

فمثل هذه المؤشّرات يتعدّر أن تؤشّر بمفردها، إن لم تكن الدولة الإنمائية حريصة على تغذيتها بعناصر حيوية مثل: التعليم، ومحو الأمية، والتدريب، والتنظيم الصحي، وإطلاق الحرّيات العامة.

إن التجربة الإنمائية التي تقوم على عناصر مركّبة هي تجربة دينامية. فإذا كان الاعتماد على الذات هو مزيد من التعليم، والتدريب، والمتابعة الصحيّة، والاهتمام بالبحث العلمي؛ فإن الدينامية تجعل من الاعتماد على الذات يلبّي رغبات الطموح

والتضحية والتحدّي. فمثل هذه الوحدة المركّبة لا يمكن أن تستورد، ومن ثمّ فإنّ التنمية المركّبة هي تنمية معتمدة على نفسها.

وعندما يتحوّل المستبدُّ إلى إنسانٍ، فإنه يستولد إنساناً متحرراً وفاعلاً، وتصبح التنمية صناعة إنسانية قريبة إلى التنمية المعتمدة على الذات؛ لأنها تنمية قامت على احترام الإنسان، وبالتالي هي تنمية مركّبة.

لقد قامت النُمور الآسيوية، بوصفها أنموذجاً للتطوُّر باستفاداة يابانية، على قاعدة احترام الإنسان، ولما اجتهدت في الاستفادة من الأنموذج الإنمائي الياباني، كان الاجتهاد هو الآخر مركّباً ومشتركاً. لقد زال الاستبداد نسبياً في دول النُمور الآسيوية، وأسهم في تطوير آليات إيديولوجية أفضت إلى ولادة دولة إنمائية، على غرار ما حدث في اليابان. فلم يتحقّق لهذه الدولة الإنمائية دوافع الاستمرار إلاّ بعد أن تحوّل الإنسان إلى مركز لهذه الدولة، يستفيد من رعايتها التعليمية والصحيّة، ويدفع مؤشّرات دينامية الاعتماد على الذات، للتحرك نحو تحقيق تنمية مركّبة. والشيء لا يكون قابلاً للاستفادة إن لم يكن مركّباً، ولا يكون مركّباً إن لم يستفد المجتمع من إنجازاته.

لم يستفد الإنسان المسلم من الإنجازات التي صنعتها النماذج الإنمائية الغربية؛ لأنها نماذج مركّبة تمّ اختزالها في الموارد المالية؛ إذ يشكّل النفط مركزاً للدولة الريعية غير الإنمائية؛ مما أدّى إلى تنامي ظاهرة القمع، بعد أن تحالفت الديكتاتوريات مع الدولة الريعية غير الإنمائية؛ لإقصاء الإنسان من المشاركة في عملية البناء الاقتصادي.

لقد قام الأنموذج الإنمائي الغربي على قاعدة احترام الإنسان، وتلبية مطالبه، وتنمية قدراته الإنتاجية؛ بينما قامت الاستفادة من هذا الأنموذج الإنمائي في العالم الإسلامي على إلغاء هذه القاعدة المركزية، ويعود فشل التنمية وتعثرها إلى تمهيش دينامية

الاعتماد على الذات؛ مما جعل مؤشّرات الطموح والتضحية والتحدّي لا تتجاوب مع حاجات التعليم والتدريب والتنظيم الصحيّ، ما أدّى هذا الانفصال إلى تشوية التنمية المعتمدة على الذات.

إذاً، يشترط لنجاح التجربة اليابانية تعميم ثقافة التحرر المسؤول في العالم الإسلامي؛ إذ يمكنها أن تمهّد لدولة إنمائية متركزة حول الإنسان الفاعل، أما إذا تمحورت التنمية في العالم الإسلامي حول النفط، فلا أمل يُرتجى من وراء الاستفادة من التجربة اليابانية؛ لأن الاستفادة في هذه الحالة لن تكون مركّبة، وإنما مختزلة وقابلة للتعثّر والفشل مرة أخرى. ولهذا يرى "مايكل سي. هيدسون" أن أقلّ ما يمكن قوله عن التنمية الاقتصادية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط "أنها غير سوية، كما أن تزايد التوقّعات، ولا سيما في فترة الرخاء النفطي، انتهى بإحباطات في أعقاب الانهيار في أسعار النفط. فضلاً عن ذلك؛ فإن الإحصائيات الأخيرة التي قام الصندوق العربي بتهيتها لا تبشّر بخير بالنسبة للأنظمة العربية الاقتصادية في المنطقة العربية في الشرق الأوسط. والعالم العربي يشهد تواصل مشكلة الشرعية السياسية ووجود الحاجة لإسهام سياسي على نطاق واسع."^{١٩}

إن أهمّ ما يمكن أن يستفيد منه العالم الإسلامي من اليابان، في ظلّ استراتيجية التمركز حول الإنسان، هو تعلّم الطريقة اليابانية في نقل التكنولوجيا، وتحسينها، وتطويرها، وهذه ميزة من صنع الإنسان.^{٢٠}

^{١٩} انظر، كلمة مايكل سي. هيدسون، أستاذ من جامعة جورج تاون، في:

- العرموطي، مازن، وآخرون. (محررون)، الأردن واليابان: منظورية مشتركة، مرجع سابق، ص ٢٩.

^{٢٠} مقابلة شخصية مع البروفيسور ياسويوكي إشيبي Yasuyuki Ishii، باحث بقسم استراتيجية الملكية الفكرية، الدراسات العليا لإدارة العلوم والتكنولوجيا، جامعة طوكيو للعلوم، ١٧ أغسطس ٢٠٠٦م، جامعة طوكيو للعلوم.

ثالثاً: ملاحظات نقدية

إن كل نجاح تنجزه التجارب والنماذج الإنمائية لا بد أن يترك وراءه هفوات وثرعات، لا نراها تشكل عائقاً أمام تحقيق إنجازات مستقبلية ذات أهمية، ولكن قد تصيب حبل الاستمرار ببعض البلى. وأهمُّ هذه الفجوات ما يلي:

١. يتضح أن هناك وقتاً طويلاً أمام اليابان لتطوير نموذج إنمائي بإمكانه أن يكون بديلاً لما تقدّمه النماذج الإنمائية الغربية، ويكون أيضاً عوناً للذين أرهقتهم التبعية لهذه النماذج التغريبية. وبلورة هذا النموذج البديل رهن بتعامل اليابان الحذر مع ما تقرّره العولمة وتفرضه من قيم وتصوّرات وأفكار وإيديولوجيات جديدة، قد تجعل اليابان منساقاً كعادتها للأقوى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وإلا فسيظلُّ نموذجه الإنمائي يعاني من التضخُّم والانكماش والكساد والإفلاس.

٢. تحتاج اليابان إلى الإصلاحات الداخلية بشكل كبير، وفي هذا الصدد وضع وزير الاقتصاد الياباني هيئزو تاكنكا H. Takenaka سنة ٢٠٠٥م تقريراً يمتاز فيه عن أسلافه، ويجدّد فيه أن اليابان إذا استمرت في جرّ أقدامها ببطء نحو عملية الإصلاحات، وإلى التلكأ تجاهها؛ فإن الأزمة سوف تظهر على السطح، واليابان سوف تخطو في الطريق ببطء لكن من المؤكّد أنّها ستتهار.²¹ وتشمل هذه الإصلاحات: التنظيم الصناعي، وخفض الأسعار، ونظام التعليم، وأساليب التوظيف.

٣. هناك اختلاف جذري بين القيم اليابانية والقيم الإسلامية؛ مما قد يتعدّر على العالم الإسلامي الاستفادة المركّبة من اليابان في مجال التنمية؛ لأن اليابان مقلّدة إلى حدّ كبير، وتنميتها غير أصيلة مقارنةً بأصالة تاريخها وتراثها وإنسانها. فالفكر الإنمائي الآسيوي الياباني نشأ مقلّداً للآخرين؛ إذ بدأ قديماً مع الصين ويستمر حالياً

²¹ Cheok, Cheong Kee and Kah, Wong Choong. *Asia Resurgent: Transformation Growth and Integration*, Kuala Lumpur: University of Malaya Press, 1st Ed, 2006, p288.

مع الغرب، فهو فكر تابع يغلب عليه الحفظ والتلقين والترديد، ولا يمتلك المقدرة على الإبداع إلا من داخل نظام غير آسيوي، يكون الإبداع الأصيل أدواته. ومن ثم فإن الفكر الآسيوي لا ينجح إلا وهو تابع؛ فسرُّ نجاحه في تبعيته. واليابان استطاعت أن تتكَيَّف مع هذا الوضع التابع؛ لأن تنميتها لا تقوم على مذهب ديني مستقل بذاته، وإنما تستند إلى مذهب إنساني (= الكونفوشوسية) ينتصر لقوَّة الإنسان، ويبرِّر التبعية له. بينما نجد العالم الإسلامي قد فشل في جميع المراحل الإنمائية التي اتَّخذ فيها وضعية التابع، وذلك لأن الإبداع والتجديد والتحديث لا يمكن أن يحصل إلا من داخل نظامه: الديني، والمعرفي، والفلسفي، والعلمي.

٤. لقد سلكت اليابان طريقاً قيمياً تابعاً، وعلى العالم الإسلامي أن يأخذ الدروس من هذه القيم الإنمائية - الإيجابية بإنجازاتها، والسلبية باستمرارها في ظلِّ وضع تابع - ولكن بطريقة يصحَّح معها هذه القيم، ويرتقي بها إلى مستوى قيم بديلة ومشاركة وقائدة، يكون من محدداتها: تقوى الله، واحترام الإنسان، وتربية الأجيال، وإتقان العمل، واستثمار أموال الزكاة، وترشيد الإنفاق، والعناية بالبحث العلمي، وحياسة التكنولوجيا.

رابعاً: اقتراحات إنمائية مركبة لعالم إسلامي مفكِّك

تأتي هذه الاقتراحات بمثابة إشكالية تفترض أن العالم الإسلامي عالم مفكِّك، في الوقت الذي تطمح فيه إلى استحداث آليات إنمائية بإمكانها أن تسهم في ضمِّ هذه الأجزاء. وتفترض هذه الاقتراحات أيضاً أن الإنسان هو أولى هذه الآليات، وأهمُّها على الإطلاق، كما تنظر إلى الإنسان كونه آلية لتفكيك المشروعات الإنمائية وتحلُّفها؛ ما يعني أن طبيعة التحلُّف والتنمية هي طبيعة إنسانية بالأساس، فلا علاقة للتحلُّف بفقير الثروات المادية كما هو عليه الأمر في العالم الإسلامي، كما لا علاقة للتنمية بتوافر هذه الثروات كما هو الشأن في اليابان. ويتجلَّى الفرق في أن إنسان العالم

الإسلامي مفكك ويعمل ببطء؛ بينما إنسان اليابان مركب ويعمل بسرعة. ومن هنا، فإن قيمة الشيء المركب تكمن في كماله وجهده وسرعته.

١. المؤشرات السلبية ومأزق التنمية المركبة في العالم الإسلامي (= التنمية المفصلة/ الضنك)

تعتري الإنسان مجموعة من المؤشرات السلبية المفككة للمشروعات، والإنسان في العالم الإسلامي المعاصر يتمثل هذه المؤشرات، التي عبرت عنها آيات قرآنية، من مثل: الضعف (النساء: ٢٨)، والضرر (يونس: ١٢)، والظلم (إبراهيم: ٣٤)، والشر (الإسراء: ١١)، والعجلة (الإسراء: ١١)، والإعراض (الإسراء: ٨٣)، والقتور (الإسراء: ١٠٠)، والجدل (الكهف: ٥٤)، والجهل (الأحزاب: ٧٢)، والطغيان (العلق: ٦)، والكنود (العاديات: ٦)، والخسر (العصر: ٢)، والهلع (المعارج: ١٩)، والفجور (القيامة: ٥)، والغرور (الانفطار: ٦).

ويتماهى الإنسان المسلم مع هذه المؤشرات السلبية، وينكسر تجاهها عندما يبلغ ذروة الغرور بجهله وفجوره. فمثل هذه المؤشرات السلبية تعمل على تفكيك الإنسان، مهما كانت درجة تركيبته، وقد انعكست على مشروعاته الإنمائية بالتخلف. ويتعاطم أثر هذه المؤشرات السلبية عندما نجد أنها تشيع لدى فئات مؤثرة ومتنفذة في المجتمع، وعندما يفتقد المجتمع المؤسسات التي تقلل من اثر هذه المؤشرات.

إنّ مثل هذا الإخفاق يكاد ينحصر في العالم الإسلامي؛ أما في الدول المتقدمة مثل اليابان فتكاد هذه المؤشرات تضيق في ففة من أفراد غير مؤثرة في المجتمع، في الوقت الذي تعمل فيه المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتربوية داخل اليابان، على قطع السبل أمام التقارب بين الإنسان الياباني، وهذه المؤشرات التفكيكية.

من جهة أخرى، تشكّل هذه المؤشرات تهديداً لدينامية الاعتماد على الذات، ما يعني أن المؤشرات الإيجابية المتمثلة في: الطموح، والتحدّي، والتضحية، والاستمرار، والإنجاز،

ستكون عديمة الجدوى، إذا اصطدمت بهذه المؤشّرات السلبية المخربّة للنسيج الإنمائي، وهذا أيضاً يشكّل سبباً من أسباب التخلف في العالم الإسلامي. فالإنسان في العالم الإسلامي إنسان مفكّك، وطبيعته التفكيكية تنعكس سلباً على المشروعات الإنمائية، ومن هنا فإن التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي هي تنمية مفكّكة أكثر منها تنمية متخلّفة؛ أو بإسقاط قرآني هي أقرب إلى "التنمية الضنك". فالتنمية الضنك هي تنمية مفكّكة لأنها مقطوعة الصلة بالله تعالى، فذكر الله الذي يشمل مراقبة الله في عملية التنمية يبدو غائباً تماماً في عالم إسلامي ينطبق عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ (طه: ١٢٤) ومن ثمّ فإن الحياة الإنمائية "المقطوعة الصلة بالله تعالى ورحمته الواسعة، ضنك مهما يكن فيها من سعة ومتاع. إنه ضنك الانقطاع عن الاتصال بالله والاطمئنان إلى حماه. ضنك الحيرة والقلق والشك".^{٢٢}

إن العالم الإسلامي الذي لا يشكر الإنسان ولا يحترمه ولا يعتني به تعليمياً وصحياً - منطقياً - هو لا يشكر الله؛ لأن مثل هذا الإنسان الهامشي سيكون عرضةً للشقاء والضياع والتفكّك. ومن هنا فلا يمكن أن نعدّ الإنسان في العالم الإسلامي متخلّفاً؛ لأنه لو تتحقّق له الفرص الإنمائية من جانب دولة إنمائية لبرهن على أنه أكثر تقدّماً من غيره، وذلك بما يجوزه من إمكانيات مادية وروحية.

لتحاشي مثل هذا التفكيك، قامت اليابان بتكوين إنسان مركّب من مؤشّرات إيجابية مثل: القوّة، والنفع، والمساواة، والخير، والتأني، والإقبال، والإنفاق، والتفاهم، والعلم، والعدالة، والرضا، والنجاح، والاطمئنان، والحكمة. مثل هذه المؤشّرات تجعل الإنسان الياباني يرتفع إلى مستوى الدينامية ويتوحّد معها؛ ما يؤدّي إلى رسم ملامح إنسانية مركّبة لتنمية يابانية مركّبة. لقد تمّ في الأنموذج الياباني الإنمائي تغليب الفاعل الإنساني على الأفعال الأخرى، فلا "يمكن الاكتفاء باستعادة الفاعل الاقتصادي أو الاجتماعي أو الجسماني أو الطبيعي وحسب، أي الفاعل الإنساني في علاقته المادية المباشرة مع واقعه المادي، أو

في علاقتها مع الملابس المادية (الاجتماعية، أو الاقتصادية، إلخ) المحيطة به، وإنما يجب استعادة الفاعل الإنساني، الإنسان الإنسان، أي الإنسان بكل تركيبته وأسارته وفاعليته وإبداعه التي تجعله يتجاوز بيئته المادية الطبيعية المباشرة، وتجعل من العسير رده في كليته إليها، فهو كائن قابل للانتصار والانكسار من الداخل والخارج.^{٢٣}

لقد سعت اليابان في ظل التنمية المركبة إلى تصميم إنسان قابل للانتصار على الطبيعة المادية، أما بالنسبة للتنمية المفككة في العالم الإسلامي، فقد هيئت للوجود إنساناً منكسراً أمام واقع مادي منتصر. وهذا يعني ذلك أن مشكلة التنمية والتخلف هي مشكلة الفاعل الإنساني، واليابان تغلبت على هذه المشكلة التي كانت سبباً في هزيمتها العسكرية.

أما المؤثرات المفككة التي كان الإنسان الياباني مجبولاً عليها قبل الحرب العالمية الثانية فقد تم القضاء عليها في إطار الفاعل الإنساني نفسه. لقد أدى تنازل الإمبراطور عن ألوهيته إلى تنازل الطغيان والظلم واللعن؛ ووضع القيادة اليابانية نفسها في خدمة المجتمع، أفضى إلى القضاء على الإعراض والغرور والجدل؛ واستعداد اليابانيين للدفاع عن وطنهم بمزيد من العمل المستمر، أسهم في القضاء على الضعف، والضرر، والشر، والعجلة، والقنور، والكنود، والخسران. لقد أدت تركيبية الفاعل الإنساني (الإمبراطور الرمز، والقيادة الحكيمة، والشعب الطموح) إلى التخلي عن المؤثرات السلبية المفككة التي تجلب التخلف، لصالح المؤثرات الإيجابية المركبة التي تجلب مزيداً من التنمية، وقد نجمت عن تركيبية الفاعل الإنساني دولة إنمائية استفاد منها الإنسان نفسه، وذلك بما حققه من انتصار معرفي وعلمي وأدبي، تعزز بفعل الاهتمام بالإنسان الياباني صحياً ومعنوياً ومادياً، ودفع بالتنمية إلى تحقيق مزيدٍ من الإنسانية.

إن الطموحات الاجتماعية ضرورية لإنجاز تنمية؛ فاقتصادياً تُنجز التنمية حينما

^{٢٣} المسيري، عبد الوهاب. دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة، القاهرة: دار الشروق، ط١،

ترتفع الإنتاجية، ويكدح الناس من أجل زيادة إنتاجهم، وعندما ترتفع دخول الفرد، تزداد قدراته الاستهلاكية. وحتى يحافظ الإنسان على مهاراته وإبداعاته، ينبغي على الدولة توفير الأمن المادي والطبيعي لهذا الإنسان؛ إذ يخنفي النفي والإبعاد الاجتماعي، وتحمى الحقوق، ويسمو التعليم، ويرتفع الوعي الاجتماعي.^{٢٤}

٢. التنمية المركبة فلسفة في الحياة (= التنمية الموصولة/ المنجزة)

لقد تعامل اليابانيون مع التنمية بوصفها فلسفة في الحياة ينبغي الدفاع عنها والقتال في سبيلها. إنها فلسفة إنمائية قتالية، تمتلك القدرة على تغيير القتال من معركة وسيلتها الهدم، إلى معركة غايتها البناء. لقد فرضت المعركة الإنمائية في اليابان توحيد الصفوف، من أجل توحيد الفاعل الإنساني رغبة في الانتصار على المعارك الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهل يمكن عدّ التنمية في العالم الإسلامي، أيضاً، فلسفة في الحياة؟ وحتى تكون هذه الفلسفة متناسقة مع القيم الإسلامية، هل يمكن وصف التنمية بأنها عبادة؟ ومن ثم هل يمكن أن تكون التنمية قتالاً في سبيل الله؟ وما هو نوع التنمية الذي يتناسق مع هذه القيم الإسلامية القتالية؟

إن استحضار قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (الانفطار: ٨) يفتح أفقنا الإنمائي على حقيقة الإنسان وتركيبته. "إن الجمال والسواء والاعتدال لتبدو في تكوينه الجسدي، وفي تكوينه العقلي، وفي تكوينه الروحي سواء، وهي تتناسق في كيانه في جمال واستواء!"^{٢٥} فمن محتويات هذه الآية الكريمة يمكننا تصوّر طبيعة التنمية المقترضة في العالم الإسلامي، وهي تنمية ظلّت مطلوبة باستمرار، إلا أن الطريق إلى صياغتها ظلّ غامضاً بغموض فلسفة الحياة، التي تفتقر إلى المنهاج الرباني السوي.

^{٢٤} فيري، جاكوبس وكلفيلند، هارلان. أهمية نظرية التنمية الاجتماعية في تحليل الظاهرة الاجتماعية، ترجمة: نبيل محمد دقيل، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، مج ٣٣، ٢٤، ٢٠٠٥م، ص ٤١٩-٤٢٠.

^{٢٥} قطب، سيد. في ظلال القرآن، مرجع سابق، مج ٦، ص ٣٨٤٨.

الإنسان الديكتاتوري لا يُنجز تنمية أبداً، والإنسان الذي يتعاطى مع الديكتاتورية بالقبول المهادن، أو بالرفض العنيف، لا يشجّع على البناء السوي. فالديكتاتوري لا يصنع إلاّ القبح، والذي له قابلية للديكتاتورية ليس سوياً، والرافض لها بطريقة عنيفة ليس معتدلاً. وكل هذا معاً يشكل مؤشراً مفككاً داخل تنمية مفككة.

إن العبرة من الآية الكريمة هو أن تكون المؤشّرات مركبة منظرًا واستواءً واعتدالاً، ما يفضي إلى إنجاز تنمية مركبة؛ والعبرة من التجربة اليابانية أن معركة البناء الاقتصادي الراجحة هي معركة التركيب المشترك. داخل هذه الآية الكريمة التي يتمييز فيها المورد البشري على سائر الموارد الأخرى، نجد دعوة صريحة للإنسان بأن يقوم بعملية تركيبية للأشياء بالطريقة الجميلة والسوية والمعتدلة، تتناسب مع مقامه الجميل والسوي والمعتدل. فالاعتماد الكلي على النفط وبعض الثروات الباطنية في العالم الإسلامي، يشوّه منظر التنمية ويفككها؛ ما يجعلها بعيدة عن تحقيق الإنجاز وتفعيل الاستمرار.

والانصياع لأمر واحد في صناعة القرارات الاستراتيجية يفرز إنساناً مهانداً غير سوي، كما يفرز إنساناً عنيفاً غير معتدل. فالتركيب المشترك سواء أكان اقتصادياً أم سياسياً يعدّ سراً من أسرار نجاح النماذج الإنمائية، كما يعدّ (البنيان المرصوص) سراً من أسرار استمرار هذه النماذج في تحقيق إنجازات متجدّدة ومتطوّرة. فإذا كان التركيب المشترك يفضي إلى تنمية مركبة؛ فإن البنيان المرصوص يفضي إلى إنسان مركّب.

لم يكن الإنسان الياباني قبل الحرب العالمية الثانية وحدة واحدة، وهذا أدّى إلى تدميره؛ لأنّ اتخاذ قرار وضع (التنمية في خدمة الحرب) كان قراراً أحادياً، ولكن بعد الهزيمة ونهاية الحرب، جاء قرار (التنمية في خدمة المجتمع) قراراً جماعياً شكّل قاعدة للتفاهم من أجل الوقوف المشترك أمام المحن والأزمات. فوقف الإمبراطور إلى جانب الشعب وقيادته، يقاتلون في معركة البناء الحضاري كأهم بنيان مرصوص، بحيث لم تتمكّن عوامل التخلف من إيجاد الثغرات لتفكيك هذا البناء.

لقد تعذّى هذا البنيان المرصوص من إعادة الاعتبار للإنسان الياباني، على مستوى: التعليم، والتدريب، وممارسة قوّة العمل، والتنظيم الصحيّ، ومطاردة الفقر. لقد ازداد هذا البناء قوّةً وتماسكاً بفعل دينامية الاعتماد على الذات المتجليّة في الطموح، والتضحية، والتحدّي، والاستمرار، والإنجاز، والتغيير، والتحديث. فالحفاظ على تماسك البنيان المرصوص هو مهمّة ملقاة على عاتق الدولة الإنمائية التي ترفض كل أشكال الديكتاتورية، فالتنمية المركّبة هي التي تبغي المزيد من الحرية المسؤولة أخلاقياً؛ لأن الإنسان مركّب من الحرية والاختيار والمراجعة، وعلى هذا الأساس تتعامل معه الدولة الإنمائية؛ أما الدولة الديكتاتورية فتتعامل معه على أساس أنه إنسان مفكّك داخل الموارد الطبيعية، فهو في العالم الإسلامي في مرتبة أدنى بالقياس إلى مرتبة النفط، وفي اليابان هو في مرتبة أعلى بالقياس إلى مرتبة التكنولوجيا؛ إذ تجد "التركيبة الإنسانية التي لا حدود لها هي ما يميّز الإنسان عن الكائنات الطبيعية/المادية، ويفصله عن عالم الطبيعة/المادة".^{٢٦}

هناك ضرورة في العالم الإسلامي تتطلّب فصل الإنسان عن الأشياء، وإعادته إلى طبيعته الإنسانية، عن طريق إجراء حوار بين الإنسان والإنسان، مما أمكن هذا الحوار أن يفضي إلى بناء دولة إنمائية تتخذ من الإنسان طريقاً لتطويع الأشياء وتنويعها؛ إذ تعدّ التكنولوجيا -التي هي ميزة مقارنة من صنع الإنسان- أصل الأشياء.

إن التكنولوجيا التي هي ميزة من صنع الإنسان، تتطلّب إنساناً مركّباً من: التعليم، والتدريب، والصحة، وممارسة العمل، فضلاً عن أنها تتطلّب إنساناً مركّباً من: التحدّي، والطموح، والتضحية. فهذه العملية التركيبية تشكّل سرّاً من أسرار البنيان المرصوص في اليابان، فلا يمكن أن تستمر هذه التكنولوجيا في التغيير والتجديد، إذا ما تمّ تفكيك هذا الإنسان، أو اختزاله في: عناصر مثل التعليم، وممارسة العمل، على

^{٢٦} المسيري، عبد الوهاب. دفاع عن الإنسان، مرجع سابق، ص ٧.

حساب الرعاية الصحيّة، ومحاربة الفقر، كما لا يمكن اختزاله في: الطموح، والتضحية، والتحدّي، على حساب الاستمرار، والإنجاز، والتغيير.

إن التعامل مع الإنسان في تركيبته يشكّل الطريق المناسب لتصميم عالم إسلامي مرّكب. فقيمة العالم الإسلامي تكمن في مستقبله التكنولوجي، الذي هو ميزة من صنع الإنسان، وليس من صنع النفط وحده. فكل شيء متوافر في العالم الإسلامي، بينما الأمر يحتاج إلى إنسان يقوم بترتيب الأفكار والنظم لاستغلال هذه الأشياء. ومثل هذه الحاجة لهذا الإنسان تثير سؤالاً قليلاً. لماذا العقول التي هاجرت من العالم الإسلامي إلى الدول الإنمائية هي أكثر إبداعاً وعطاءً؟

ما من شكّ أن هذه العقول هي وليدة دينامية الاعتماد على الذات، فقد سعت هذه العقول بما امتلكته من قدرة على استثمار التعليم في وطنها الأم، إلى تحريك مواهبها التي ظلّت مهذّدة بالتفكيك والضياع. لقد ساعدت الهجرة على تركيب هذه الدينامية والمواهب بعناصر ضرورية لاستمرارها مثل: زيادة الكفاءة، وتحسين مستوى المهارات، وتطوير آليات التدريب، وتكثيف الحوافز المساعدة على الابتكار، وخلق وضع صحيّ يسمح باستمرار نمو الإنتاجية.

لقد هاجرت العقول مفكّكة وعاطلة، واستقرّت في الدول الإنمائية مركّبة وفاعلة؛ لأنها تقاوم التخلف داخل بنیان مرصوص هو مزيج من قيادة حكيمة تشجّع الإنسان وترعاه مادياً، ومجتمع يحترم العلماء ويكرمهم معنوياً. إن ثنائية (التعليم والسلطة)²⁷ غير كافية لرسم معالم إنمائية واضحة. فالتعليم بإمكانه أن يفتقد إلى النوعية (= أحد أسباب هجرة العقول). والسلطة التي تعتقد أنها تبسط حمايتها على الاقتصاد والمجتمع، قد يكون ظنّها في غير محلّه، وإنما ينبغي التنويع داخل التعليم والسلطة، بحيث يتطلّع

²⁷ Brainerd, William, and Peryy, George. *Brookings papers on Economic Activi*, (Washington, D.C: Brookings B Institution, 2005, p151

المتعلم إلى صناعة الأفضل، وذلك إذا ما تصادف مع سلطة متنوّعة في عرض الخيارات أو حمايتها، عن طريق تقديم المساعدات، ما يجعل السلطة تراجع مواقفها، وتنأى بنفسها عن الاصطدام مع إنسان متعلّم تعليماً نوعياً.

يفترّض في أبناء العالم الإسلامي الاستفادة -أيضاً- من الأنموذج المركّب للعقول المهاجرة، التي استطاعت أن تشارك بفاعلية في تنمية الدولة الغربية، وتستفيد من نعمة البنيان المرصوص، وتكون لبنة من لبناته، وضرورة من ضرورات تماسكه، مما لا يمكن للدول الإنمائية الاستغناء عنها؛ "لأن البنيان كله ينهار إذا تخلت لبنة عن مكانها. تقدمت أو تأخرت سواء. وإذا تخلت منه لبنة عن أن تمسك بأختها تحتها أو فوقها أو على جانبيها سواء.. إنه التعبير المصور للحقيقة لا مجرد التشبيه العام. التعبير المصور لطبيعة الجماعة، ولطبيعة ارتباطات الأفراد في الجماعة. ارتباط الشعور، وارتباط الحركة، داخل النظام المرسوم، المتجه إلى هدف مرسوم."^{٢٨}

إن العبرة من هدف البنيان المرصوص هو ضرورة تأسيس دولة إنمائية في العالم الإسلامي تعمل على تركيبته؛ إذ كل دولة عربية وإسلامية على حدة تتحمّل مسؤولية وحدة العالم الإسلامي ورفاهيته، من خلال تجربتها الإنمائية الناجحة. فنجاحها يفتح طريقاً لنجاح جيرانها، ويمهّد السبل للتكامل الاقتصادي، وذلك كلما سعت هذه الدول إلى احترام تركيبية الإنسان؛ لأن العالم الإسلامي سيظلّ مفككاً ما لم يتمكّن فيه الإنسان من أن يقاتل التخلف داخل بنيان مرصوص، وما لم يتمكّن من التعامل مع التنمية على أساس أنها عبادة يربها الله فيشحن ديناميتها، ويبارك إنجازاتها، ويقبض لها الأسباب التي تؤدّي إلى استمراريتها، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي

^{٢٨} قطب، سيد. في ظلال القرآن، مرجع سابق، مج ٦، ص ٣٥٥٥.

سَبِيلِهِ صَفًا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرصُوصٌ.﴾ (الصف: ٤) فهل من اتفاقٍ عملي على أن التنمية المركبة من يدٍ عاملةٍ مخلصَةٍ وفمٍ شكورٍ لنعماء الله، وأرضٍ طيبةٍ لا تنبت إلا طيباً، هي التنمية التي تقاتل التخلف المركب من داخل إنسان مرصوص؟

٣. التنمية المركبة بنيان مرصوص (= التنمية المرصوصة/ المستمرة)

لم تختزل الاستفادة من عائدات التنمية اليابانية في جوانبها المادية، وإنما امتدّت لتشمل جوانب المعيشة والصحة والتعليم والإبداع، ولعل الاستفادة من هذه الجوانب جميعها قد دفع إلى المزيد من الإنجازات. فضلاً عن الاستمرار في تجديدها وتغييرها وتطويرها وتقدمها، فإن البعد المادي هو من يصنع الإنجازات. أما أبعاد الصحة والتعليم، فتضمن الاستمرار في زيادة معدلات الأداء، ومن ثمّ فإن الشروط التي تهندس عالم الإنجازات وتشكّل - في الوقت نفسه - الحافز على الاستمرارية في تحقيق الإنجازات، هي التي يفترض الوقوف على أبعادها، قصد استخلاص الدروس والعبر.^{٢٩}

لقد بذل اليابانيون مجهودات مستمرة في ممارسة العمل، وكانت القناعة والزهد بما يمتلكون من أرز دافعاً لتنشيط اقتصادهم، وهذا ما ينبغي تعلمه من التجربة اليابانية: الاجتهاد في العمل، والموهبة والولاء والاهتمام، والعمر الوظيفي.^{٣٠}

^{٢٩} يوسف، ناصر. ديناميكا التجربة اليابانية المعاصرة في البناء الاقتصادي: الدروس المستفادة إسلامياً (الشباب الإسلامي نموذجاً)، في: المؤتمر العالمي العاشر للندوة العالمية للشباب الإسلامي - الشباب وبناء المستقبل، المحور الأول - القاهرة ٢١-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦م، ص ٢٩٨.

^{٣٠} Mohamad, Mahathir. *Reflections on Asia*, Kuala Lumpur: Millennium Books, p122.

أ. القدوة المحرّضة (= توجيه فعل الرمز):

كان للرمز في اليابان دور سيميائي استراتيجي في عملية بناء المستقبل الاقتصادي.^{٣١} فالرمز في اليابان يتحرّك داخل التاريخ والدين والتراث والقيم، أي وسط فلسفة الأشكال الرمزية كما يسميها الفيلسوف الألماني إرنست كاسيرر E. Cassirer، ما يجعل تأثيرها في الأجيال فاعلاً ومؤثراً. فطموح الأجيال في اليابان يتخذ من جسر الرمز طريقاً للتضحية، والتحدّي، والإقلاع، والإنجاز، والاستمرار. ومقارنة بذلك؛ فإن الإنسان المسلم سيكون قادراً على العطاء، إذا ما وعى أن مستقبله مهيبٌ للإيمان حالة امثاله لقدوة متحمّسة في خير البشرية، الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، الذي لم يتنازل عن نبوته تحت أي ضغط من الضغوط.

إن اتخاذ الرسول صلى الله عليه وسلم قدوة للإنسان يفترض أن يتحقّق عملياً، على مستوى البناء المركّب، فلا يمكن اختزال الاقتداء به صلى الله عليه وسلم في جانب إنمائي معيّن. وكما أن هذه القدوة الحسنة تتحرّك داخل الدين، والتاريخ، والتراث، والقيم، يفترض -أيضاً- أن تتحرّك في الاتجاهات المادية، فهندسة مستقبل البناء الاقتصادي من داخل أنساق القدوة الحسنة ضرورة ملحّة، يفترض أن تدرّج في وعي الإنسان المسلم؛ لأن احترام القدوة لن تكتمّل أساساته إلاّ بإدراك دور هذه القدوة في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ويكتمل هذا الوعي كلما شعر الإنسان المسلم أن هذه القدوة قد أصبحت له بمثابة المحفّز الكبير لطاقاته الفردية والجماعية؛ بينما احتزالها في أمور دينية بحتة سيؤدّي في النهاية إلى ضياع الجهود، وتبخّر أحلام الإنسان المسلم. فالذي يحتزل قدوته ويخونها، حتماً ستحتزله وتخونه وهمّشه عن ركب التطوّر. وهنا يكمن سرّ تخلف هذا الإنسان عن قطار التنمية والبناء الحضاري.

^{٣١} بعد عودة رولان بارت من زيارة لليابان كتب كتاباً بعنوان: إمبراطورية العلامات L'Empire des signes.

تتمثل أنساق هذه القدوة التي تتحكّم في مستقبل البناء الاقتصادي، في تطلّعات الإنسان المسلم إلى العمل المشترك، المنتج والمستمر، الذي هدفه التركيب، على غرار ما كان يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم، وصحابته رضوان الله عنهم، والرموز من التابعين بإحسان، والعاملين بإخلاص، والمنظرين بقلق. إن هدف هذا العمل المشترك يصبُّ في توحيد جهود الطاقات الاجتماعية داخل العالم الإسلامي؛ إذ تجتمع على قدوة تكون المرجع في الخلافات حول كيفية البناء الاقتصادي، ولعل مثل هذه القدوة تدعو إلى المشاركة في قوّة العمل، واستثمار الأرض، واحترام الوقت، والاستفادة من تجارب الآخرين. فكلما كان التحرك داخل قنوات هذه القدوة، فلا مجال للاختلاف في طريقة البناء؛ لأنه يكفي أن الهدف هو الالتفاف حول تنمية الاقتصاد والمجتمع.

ويعود سبب تخلف الأمة الإسلامية وضياح إنسانها، إلى تهميش القدوة عن مجالات البناء الاقتصادي. فتنمية اليابان برزت في ظلّ التفاف الإنسان الياباني حول شخصية الإمبراطور، وتنمية الغرب الاقتصادية تضحّت في ظلّ نهب إنسان الغرب لخيرات المسلمين في شكل حروب صليبية، وغزو، واعتداء، واستعمار. إن الحافظ الديني ضروري للإنسان المسلم لبناء مستقبله المادي بطريقة هادئة وسلمية، تختلف عن تقديس شخص إلى حدّ العبادة كما هو الشأن في اليابان، وتختلف، أيضاً، عن اتخاذ الذرائع الدينية سبيلاً للإرهاب والعنف والنهب كما هو في الغرب قديماً وحديثاً.

إن الهدف من تطلّعات الإنسان المسلم لبناء المستقبل الاقتصادي من داخل القدوة، هو بذل الجهود من أجل إغناء الإنجازات بقيم حضارية وإنسانية، سبق للرسول صلى الله عليه وسلم أن مارسها ودعا أصحابه الكرام إليها، مثل: الثقة، والأمانة، والاستقامة، والعدالة، والمحبة، والمعاملة، والإيفاء، بالعهود. فهذه كلها تضي على الإنجاز بعداً علمياً، كما هو عليه الأمر في التجربة اليابانية، إذا جاء الحديث عنها في سياقها التجاري والتسويقي. ففي غياب مثل هذه القيم، التي يصعب اكتسابها من خارج الاقتداء والاهتداء، فإن إنجازات الإنسان المسلم ستعدم مهما كان حجمها وتأثيرها في المجتمع والاقتصاد، كما يحدث في كل مرة تتفاعل فيها، كلما لاحت في الأفق بادرة للبناء الاقتصادي المنظم والمنهَج.

وإذا كان الإنسان المسلم يتخذ من الرسول صلى الله عليه وسلم قدوته لإنجاز العبادات، بداعي الاستمرار في أدائها على وجه حسن، فإن هذا لا يقل أهمية عن المعاملات، التي هي عمود التنمية الاقتصادية. ومن المفروض على الإنسان المسلم أن يرى في القدوة ضرورة لاستمرار الإنجازات أيضاً؛ لأنه لا استمرار دون تضحية، ولا تضحية دون قدوة. وإذا كانت القدوة شرطاً للاستمرار في تحقيق الإنجازات، فمن الأولى أن تكون مطلباً ملحاً للإنجاز نفسه. وما لم تكن كذلك - كما رأينا في رمز التجربة اليابانية - فستبخر أحلام الإنسان المسلم في تحقيق أدنى إنجاز، يكون في مستوى ما يطرحه إنسان الغرب والشرق، الذي يفتقد إلى الهدي الشرعي.

ب. القيادة الحكيمة (= ترشيد فعل السلطة):

سيكون الإنسان المسلم عاجزاً عن التطلع إلى أفق المستقبل، إذا اصطدم بقيادة لا تستجيب لمثل هذه الطموحات والتطلعات. فالقيادة الحكيمة تدرك للوهلة الأولى أن مستقبلها رهن بمستقبل إنسانها، وأن استمرارها في تحقيق أهدافها وأجندتها متوقف على تحقيق الإنسان لإنجازاته المادية. فكلما كان الإنسان مطمئناً على مستقبله، كانت القيادة - بفضل ما تمتلكه من حكمة - قادرة على توجيهه توجيهاً ثقافياً وتربوياً وأخلاقياً سليماً. وهذا بدوره يجلب أسباب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويبعد شبح الإرهاب والعنف والاصطدام، مما يعمق الولاء ويعزز الانتماء.

إن مستقبل الولاء والانتماء متعلق بحاضر الإنجازات، ومدى تدريب إنسان الأمة على الاستمرار في العطاء، من منطلق أن ذلك واجب الإنسان المسلم تجاه مجتمعه. وكذلك من حقوق الإنسان المسلم على قيادته، أن تساعد على تحقيق إنجازات تكون مدروسةً ومخططةً لها بعناية فائقة، وهذا يجعل الولاء لهذه القيادة هادفاً، ومضيئاً لجانب مظلم في تاريخ الإنسان المسلم، وذلك بإعادة النظر في الزاوية التاريخية التي كان ينظر من خلالها الإنسان المسلم إلى القيادة السياسية، التي تفتقد إلى الحكمة في التعامل مع شرائح

المجتمع. فقليل من الحكمة فيه من الكفاية ما يحوّل وجهة الإنسان المسلم من البراء، الذي كانت تفرضه عوامل مثل تهميش القيادة السياسية لهذا الإنسان، وإعاقته عن تحقيق إنجازاته المستقبلية، إلى الولاء الذي يأتي نتيجة لما صار يلمسه هذا الإنسان الفاعل من رعاية واهتمام. فالعناية التي توليها القيادة السياسية لهذا الإنسان الفاعل، الذي يتخذ من الاقتداء طريقاً إلى الأداء السليم، ستترجم لا محالة إلى إنجازات تستشرف المستقبل. فكلما تعمّقت الصلة بين القيادة الحكيمة والإنسان الفاعل، بين العناية والإنجاز، استمرّ الانتماء في حصاد ثمار الولاء.

وبإمكان الولاء أن يتخذ أبعاداً حضارية ومركّبة، إذا توافرت إنجازات يتطلّب الدفاع عنها باستمرار في زيادة معدّلاتها، ومن ثمّ فإنّ الانتماء لا تشتدّ أو اصره إلاّ في ظلّ المنافسة الدولية، ولا منافسة في غياب إنجازات يستوعبها السوق، ويتطلّع المستهلك إلى امتلاكها. فالإنجازات ستكون عديمة التأثير في الناس إن لم تكن هناك قيادة ترغب في تحقيق الأفضل لرعاياها، وخصوصاً الشباب الذين هم إرادة الأمة في الحاضر وإدارتها في المستقبل، فالشباب لديهم "القدرة على صياغة مفاهيم بديلة للحياة، ووضع صورة بديلة للعالم، كما أنهم قادرون على طرح قيم بديلة، وطرق بديلة لحلّ المشكلات ومؤشرات بديلة لتقويم المنجزات".^{٣٢} ومن ثمّ أوّلّيت "القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الإنسان؟"^{٣٣}

إن الهدف من دخول الإنسان المسلم معترك الحياة يكمن في إظهار قدراته الإنتاجية والتجارية والتسويقية، وهو في الوقت نفسه، يدافع عن رموزه ووجوده وهويته؛ مما يعمّق الولاء والانتماء. فدون سلعة أو بضاعة أو إنجاز أو تكنولوجيا تعزّز موقف الإنسان المسلم في المجتمع الدولي، لن يكون للولاء والانتماء معنى في ظلّ العولمة التي تخرق القوميات وتسعى إلى تقويضها؛ وإنما الولاء الضمني سيكون لمن يحقق له

^{٣٢} عز الدين، ناهد. الشباب العربي ورؤى المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٦م، ص٣٥.

^{٣٣} ابن نبي، مالك. المسلم في عالم الاقتصاد، بيروت: دار الفكر المعاصر - طبعة جديدة، ٢٠٠٠م، ص٥٨.

إنجازاته. وهنا يأتي دور القيادة السياسية، التي يتطلّب منها الحكمة في صياغة القرارات الاقتصادية المستقبلية، التي تكون في مستوى طموحات الإنسان المسلم، وذلك إلى جانب ما يمكن أن تقدّمه لهذا الإنسان من خدمات وتسهيلات. والأهم من ذلك، هو التركيز على توفير تعليم أساسي، ورعاية صحّية، وتدريب مكثّف لجوانب الحياة كلها، وتعزيز قوّة العمل، ومحو الأمية. فالاستثمار الاجتماعي من جانب القيادة الحكيمة، يشكّل فرصة لإعادة ما دمره الاستعمار والإرهاب، كما تجلّت لنا في التجربة اليابانية. ولعل تحقيق الأهداف العليا للإنسان المسلم لمجاعة إنسان الغرب والشرق، سيعزّز دور القيادة في المجتمع، ويجعلها أكثر حكمة في رؤيتها وخططها لبناء مستقبل الإنسان المسلم.

إنّ مثل هذه الخطط، ستحقّق النجاحات في ظلّ ما يتوافر للعالم الإسلامي من ثروات طبيعية، تفتقد إليها اليابان، وتشكو حظّها من هذا العطاء الرباني. وكما يرى صديق فاضل -الرئيس السابق لحركة الشباب الإسلامي في ماليزيا- أنه يفترض لبناء مستقبل الشباب الإسلامي توافر أصحاب الخبرة القادرين على المنافسة في مجالات التجارة والأعمال والصناعة، ويفترض، أيضاً، تدريب رجال أكفاء يجسّدون في إدارة المال مفهوم «نعم المال الصالح للرجل الصالح». هؤلاء الشباب هم الذين يجسّدون المفهوم الإسلامي للإنسان الناجح في عالم التجارة والمال، دون الإغفال عن مراقبة الله تعالى والالتزام بأحكامه مصداقاً لقوله تعالى: ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ (النور: ٣٧) فما هو مطلوب من الشباب ليس الخبرة في مجال التجارة والأعمال فحسب، وإنما القوة الروحية والمعنوية الفاعلة، والتماسك الداخلي؛ إذ هما شرطان أساسيان في نهضة الأمة وتقدّمها.^{٣٤}

إن بناء قاعدة صلبة يقف عليها مشروع الاستثمار الاجتماعي، بإمكانها أن تفرّج إنساناً فاعلاً وقادراً على الإبداع والابتكار والإنتاج، مما يسمح للقيادة الحكيمة بتوجيه اهتماماتها إلى أمور المستقبل، بدلاً من الصراع اليومي مع الماضي والحاضر، الذي

^{٣٤} فاضل، صديق. الحركة الإسلامية الماليزية في التسعينات: رؤية وآفاق، ترجمة: محمد الطاهر الميساوي، باريس:

تسهم عوامل الإرهاب والعنف في تضخيمه. وكل هذا ناجم عن تهميش الإنسان واللامبالاة بمطالبه، مما يعمق الخلاف بين السلطة والرعية، وبين الحاضر والمستقبل. وهذا لن يكون في صالح المستقبل فحسب؛ بل يشوّه إنجازات الماضي العظمى، ويجعل في كل حاضر مسألة القدوة عديمة الفاعلية كلما تعلّق الأمر بالبناء الاقتصادي. خصوصاً بعدما ثبت "أن إهمال أو تجاهل قضية الإنسان هي من الأمور التي أفقدت هذه التجارب الشرط الأساسي لنجاحها، مثلما حدث لمخطط (شاخت) في أندونيسيا،"^{٣٥} بينما نجد الاهتمام بالإنسان تعليماً وتدريباً وممارسةً للعمل، أحد أسباب نجاح التجارب الاقتصادية في ماليزيا.

لقد نما هذا الاهتمام من جرّاء العناية الفائقة بالأطفال (=إنسان المستقبل)، وذلك من منطلق إيمانها أن التحصيل العلمي يجرّض على نمو الإنتاجية. فوفقاً للتقرير الذي أعدّه معهد اليونسكو للإحصائيات بكندا عن التعليم الابتدائي، نجد ماليزيا تحتل المرتبة السادسة عالمياً في الإنفاق العام على كل تلميذ في المدرسة الابتدائية.^{٣٦} إذاً ينبغي مساعدة الإنسان المسلم على تحسين ظروف عيشه المادية بالقضاء على الجهل والأمراض والفقر، ومساعدته على التحرّر من التبعية الفكرية والعلمية والتكنولوجية، وتسليحه بالعلم والتكنولوجيا الحديثة، حتى يتمكن من المساهمة في بناء علاقات اقتصادية مستفاداً من تعاليم الإسلام.^{٣٧}

ج. الإنسان الفاعل (=تدويل فعل القيم):

يتطلّب من الإنسان المسلم رفض فكرة العنف بكل أشكاله وألوانه، إذا كان يتطلّب إلى بناء مستقبله على الطريقة اليابانية في التنمية الاقتصادية. والمطلوب منه أن ينظر إلى

^{٣٥} المرجع السابق، ص ٥٨.

^{٣٦} *Report Card on Primary Education*. Washington: International Fund Monetary, Finance and Development, June 2005, pp24- 25.

^{٣٧} بوطالب، عبد الهادي. (١٤٠٨هـ)، دور التربية في تنمية العالم الإسلامي وتضامنه، الإسلام اليوم، (إيسيسكو): المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط) ٦٤، ذو القعدة، ص ٣٧.

التحدّيات التي تواجهه على أنّها سنّة من سنن الله تعالى تتطلّب منه مواجهتها من منطلق التدافع لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (الحج: ٤٠) فداخل هذه الآية الكريمة تكمن مشروعية الطموح والتضحية والتحدّي، في سبيل الانتصار لسنة الله تعالى في خلقه، مع تفعيل القدوة للاستمرار في هذا الانتصار. فالتدافع إنجاز، هو الآخر، شريطة أن يكون بطريقة دفاعية، تأسياً بالرسول صلى الله عليه وسلم الذي لم تكن أعماله الدفاعية هجومية إطلاقاً.

إن العنف عائق لتحقيق الإنجازات المرجوة. والأهم من ذلك، أن المستقبل ليس صناعة إرهابية وإنما صناعة إنمائية؛ فالإنجازات تنمو في ظل الأمن المستقبلي. وإذا كان للإنسان المسلم بُدٌّ من ولوج عالم المغامرة والمخاطرة؛ فإن معركة العمل المستمرة طريقة مناسبة وفاعلة لبناء مستقبل، أساساته التحدّيات، والتضحيات، وحسن اختيار شروط الإقلاع والارتفاع. فإذا توافرت لهذا الشباب المسلم قدوة تحرّك الماضي والحاضر والمستقبل، وقيادة حكيمة تتحرّك داخل هذه الأزمنة؛ فإن حركة الإنسان المسلم ستكون انسيابية ومستعدّة لصناعة الأفضل وبناء المستقبل الإنمائي المتناسك. فالاهتمام بالشباب يظلُّ أمراً قائماً بهدف امتصاص غضبهم، الذي كثيراً ما يقف عائقاً أمام التنمية والإنجاز والاستمرار، خصوصاً وأن مفهوم الشباب يشير "لدى البعض إلى مرحلة اكتشاف الذات التي تُعرف بأزمة الهوية، والتي يكتنفها شعور بالاغتراب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الذي يأخذ صورة الثورة والرفض لأغلب القوانين والأنظمة القائمة، على أثر ما يصادفه الشباب من إحباط وفقدان ثقة، ما يزيد شعوره بالتناقض الذاتي ما بين رغبته في الاستقلال، وضرورة الاعتماد على الآخرين. فالشباب بطبيعتهم غير مقتنعين بالقوانين القائمة، ولكنهم في الآن ذاته غير قادرين على تغييرها." ٣٨

يتطلّب من الإنسان المسلم مرة أخرى، أن يتخلّى عن عادات الاستهلاك الزائد عن الضروريات، ويمثّل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١) ففي هذه الآية دعوة صريحة إلى اتباع التوسُّط والاعتدال

٣٨ عز الدين، ناهد. الشباب العربي ورؤى المستقبل، مرجع سابق، ص ٣٥.

في الاستهلاك، ومثل هذا الزهد سيوفر للإنسان المسلم فرصاً كبيرةً للادخار واحترام الوقت. إن الاستهلاك غير المنضبط بمعايير دينية وإنسانية يجعل من الإنسان متلهفاً للسلع، ويكون وقته موزعاً داخلاً هذه الحاجات. خاصة أن أوقات الفراغ - لدى الشباب غير الملتزم - تكون حافزاً للاستهلاك غير المنضبط، ولجملة من الأشياء والأفكار تؤدّي إلى الوقوع في أمراض نفسية تقف عائقاً أمام تحقيق الإنجازات؛ لأن مثل هذه السلوكيات المنحرفة "ستؤدّي إلى الحط من قيمة الإنسان، وزيادة احتمال حدوث مظاهر الضعف والجمود والسلبية والانحراف لديه، وإضعاف شخصية الاجتماعية. فالتخطيط في مجال الشباب عمل وقائي تنموي، يندرج في إطار خطط التنمية الشاملة التي تحمي المجتمع حاضراً ومستقبلاً، وتصون إمكاناته، وتبعده عن الوقوع في المشكلات التي تمنع تطوره بشكل متوازن."^{٣٩}

في ظلّ عمل مناسب توفّره القيادة الحكيمة للإنسان المسلم المتعلّم والمدرّب والمسؤول، وفي ظلّ دفع الاستهلاك إلى أسفل، سيكون الادخار محفّزاً على دفع الإنجازات إلى أعلى. فبالادخار يسهم الإنسان المسلم في تعميق ولائه وانتمائه، مثل العمل المستمر على تخفيض حجم الديون التي أصبحت تخلّ بالسيادة الوطنية. ففي ظلّ هذه الإنجازات ستكسب القيادة جيلاً منتجاً، نظراً لما وفّرت له من علم أساسي، وتدريب قوي، وممارسة للعمل. وهذا بدوره يريح القيادة من عناء الديون والتبعية والتشوّه، ويضعها في مكانة تجعلها أكثر استعداداً للتوجّه نحو بناء اقتصادي قائم على أسس حضارية وإنسانية وعالمية. فعلى "قدر تنوع العمل، في داخل البلاد، يكون الثراء، وتكون إمكانية التقدّم، وتكون قدرة السياسة الخارجية، على الاتصال بالعالم الخارجي، بسهولة ويسر... وعلى قدر ضيق هذه المجالات... يكون الفقر والتخلف، ويكون عجز السياسة الخارجية، في التعامل مع العالم الخارجي، إلا من منطلق ضعيف، وتبعية، وذلة وانكسار."^{٤٠}

^{٣٩} عمران، كامل. الشباب وفوائد استثمار وقت الفراغ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) ٣٤، مج ٢٧، حريف

١٩٩٩م، ص ١٢٩.

^{٤٠} عبود، عبد الغني. ديناميات المجتمع الإسلامي: الإسلام وتحديات العصر، بيروت: دار الفكر العربي، ط ١،

١٩٨٠م، ص ٩٨.

إن القضاء على التخلف لا يكون بكثرة الثروات الطبيعية التي بإمكانها أن تزيد من هوة التخلف، إذا أسيء توزيع عوائد هذه الثروات على المجتمع، أو أسيء استخدام هذه الثروات في معركة البناء الاقتصادي. إن القضاء على التخلف يتم من داخل معركة جهادية متواصلة، يقودها إنسان: مؤمن، وهادئ، ومتعلم، ومتدرب، ومنتج، وحر في إطار ما تفرضه عليه المسؤولية تجاه الوطن والعقيدة والمبدأ. وهذا أقل ما يمكن أن يتعلمه الإنسان المسلم من الإنسان الياباني، الذي يعدُّ صانع النهضة اليابانية المعاصرة ومهندسها.

خاتمة:

إن التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية بالخصوص هي تجربة مركبة في بعديها الإنجازي والاستمراري؛ بحيث يشترط للإقلاع في إنجاز أي مشروع أن يكون مصحوباً برؤية كلية، وموحية بأن هذا المشروع الإنمائي له القابلية للاستمرار، ما يعني ربط مستقبل الاستمرار بمستقبل الفاعل الإنساني في ديناميته. فداخل دينامية الفاعل الإنساني تحدث عملية تركيبية بين الإنجاز واستمراره، وفي غياب مؤشرات هذه الدينامية المتمثلة في: الطموح، والتضحية، والتحدّي، وما يتبعها من عناصر حيوية تتمثل في التعليم والتدريب وممارسة قوة العمل والتنظيم الصحي، يستعصى تصوّر تنمية مركبة، ومن ثمّ يتعدّر رؤية مستقبل الإنجازات بشكل جليّ ومستمر. فالتجربة اليابانية الإنمائية المركبة تأخذ في الحسبان كل مستويات الإنجاز، من دون إغفال للعناصر المكتملة له، ومن ثمّ فإن التجربة اليابانية تقف على نسق إنمائي مركّب و متمحور حول دينامية الإنسان، وأي تراجع عن هذه التنمية يشكّلهدماً لهذا النسق. فمستقبل هذا النسق المركّب مرتبط بمستقبل الإنسان المركّب من ديناميته وعناصر أخرى، مثل العناية الكلية بهذا الإنسان وتوفير المطالب الضرورية له.

وما من شك في إن التجربة اليابانية في التنمية المركبة جديرة بتكثيف النظر في مكسباتها؛ لأن الاهتمام بمنطلقاتها ونتائجها هو اهتمام بالإنسان نفسه، وهذا أهم ما تتميز

به التجربة اليابانية. فإذا كانت هذه التجربة تتحدّد بمسئولها الاقتصادي المنجز، فإنها تتحدّد بمحتواها الإنساني المستمر. فقد تفوّقت اليابان في مجال التكنولوجيا والمهارات؛ لأنّها تفوّقت في العناية بالإنسان، وتفنّنت في أساليب الاهتمام به على جميع المستويات التعليمية والعلمية والصحيّة والمعيشية والترفيهية.

ولا ريب في أن تشكّل دينامية الاعتماد على الذات في التجربة اليابانية ظاهرة تاريخية وطبيعية. وقد تميّزت هذه الدينامية، في فترة ما بعد الحرب، وفي ظلّ التطور التكنولوجي، بتحوّلها إلى تنظيم مؤسّساتي؛ لأن عناصر الاعتماد على الذات المتمثلة في التفاني والارتباط والانضباط داخل الشركة، هي من أساليب العمل المؤسّس والقائم على مبادئ ومعايير وقيم، وبالتالي فإن الاعتماد على الذات داخل المؤسّسة اليابانية لم يكن الهدف من ورائه تحقيق مكاسب سياسية تغطّي على المشاكل الاقتصادية، كما كان عليه الأمر في الدول الاشتراكية؛ وإنما استهدف الاعتماد على الذات في اليابان الرأسمالية تحقيق إنجازات اقتصادية تكون قد سبقتها آليات فكرية وفلسفية واستراتيجية. فالاعتماد على الذات يعدُّ أحد القيم الاجتماعية المهمّة في نجاح التجربة اليابانية، بحيث يتعدّر فهم الاعتماد على الذات فهماً مركّباً إلاّ في ظلّ معرفة المصدر الحقيقي للأفكار التي تحكم الإنسان الياباني، وتوجّه مساره الإنمائي. فهذا الإنسان الذي يفتقر للموارد الطبيعية تربطه علاقة قلقة بالأشياء التي يفتقدها، وبالتالي فإن الاعتماد على الذات كأسلوب مؤسّساتي، جعل الياباني يرى في التنمية فناً من فنون الارتقاء بالأشياء إلى مستوى الأفكار، بينما التخلف يعبر عن عجز واضح في ربط الأشياء بالأفكار.

والتجربة اليابانية في التنمية المركّبة، حصيلة عملية تاريخية مثيرة، ومتوّجة بإبداع الفاعل الإنساني الياباني لقيم مضافة وفاعلة؛ إذ انتقلت اليابان من بلد زراعي شبه متخلف إلى عملاق صناعي وتكنولوجي، كما انتقلت من مجتمع الإقطاع إلى فوضى الديكتاتورية العسكرية إلى الدولة الإنمائية المتحرّرة. وقد أنشأ هذا الانتقال الدينامي

أمودجاً إنمائياً متطوراً. فضلاً عن ذلك، أضاف الفاعل الإنساني الياباني قيماً جديدةً لمجتمعه باستفادته الواعية من معارف الغرب وعلومه، وظلّ الاقتباس يتمُّ في ظلِّ روح يابانية عالية، لم تفقد الثقة في قيمها، بل أبدعت قيماً جديدةً من صلب المعارف التي اقتبستها، في مجال الإدارة والتنظيم والتسويق والمنافسة، فقد أصبحت هذه القيم الجديدة قيماً يابانية خالصة مضافة وفاعلة إلى جانب القيم اليابانية الأساسية، مثل التجانس الاجتماعي، والانفتاح على الأفكار الجديدة، واحترام الأمة والدولة، ومحاسبة المسؤولين.

إنَّ استفادة ماليزيا -التي تنتمي إلى العالم الإسلامي- من التجربة اليابانية، لا يعود إلى أسباب قومية وإقليمية فحسب، فهناك دول قريبة من اليابان لا تزال شبه متخلفة مثل الفلبين وفيتنام وكوريا الشمالية وبيروناي، فضلاً عن أن ماليزيا مجتمع متعدّد الأجناس على خلاف اليابان الذي يكاد يكون فيه الشعب متّحداً ومتجانساً؛ وإنما يرجع نجاح ماليزيا إلى إنها استطاعت أن تُكسب شعبها غير المتجانس ثقافة اقتصادية متجانسة؛ إذ شكّلت هذه الثقافة جوهر ما استفادته ماليزيا من التجربة اليابانية. لقد تعلّم الشعب الماليزي طريقة التفاني في العمل واحترام الوقت والإنتاجية الإضافية، وتحويل الطائفية إلى عامل اقتصادي محفّز على تسريع النمو الاقتصادي، عن طريق العمل المشترك والمنافسة المسؤولة. وفي ظلِّ تحقيق الثقافة الاقتصادية لمزيد من الرخاء والرفاهية، فقد استمرت هذه الثقافة في العطاء وشقّت طريقها داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية، التي ارتبط مستقبلها الإنمائي بمستقبل هذه الثقافة، فباتت تشكل سراً من أسرار الاستقرار الاجتماعي في ماليزيا. إلى جانب ذلك، استفادت ماليزيا من التجربة اليابانية كيف تكون دولةً إنمائيةً قادرةً على تعميم الثقافة الاقتصادية في المجتمع الماليزي، وذلك بما تبديه من عناية واهتمام واحترام تجاه الإنسان الماليزي، خصوصاً في الجوانب الروحية.

إنَّ العالم الإسلامي عامة، والوطن العربي خاصة، يفتقد إلى الثقافة الاقتصادية، والسبب يعود إلى أن الذين جعلوا أنفسهم أوصياء على خطاب القومية العربية، قد

شكّلوا محوراً للعمل العربي المشترك، ثم شكّكوا في فاعليته، ورفعوا شعارات إيديولوجية غير عملية، وعملوا على ترسيخ القطيعة مع العمل؛ لأن شعاراتهم كانت تستهدف الوحدة من أجل البناء، وليس البناء من أجل الوحدة؛ فأدّت الدولة القطرية إلى تأخير عملية البناء، وإعاقة العمل الوجدوي، الذي نجم عنه تعميم التخلف؛ إذ أصبح قاعدة شاذة للعمل المشترك، ومن ثمّ أصبح كل عمل في إطار قومي مصيره الفشل والتعثر.

من جهة أخرى، لم تطور البلدان العربية علاقتهما الاستراتيجية مع العالم الإسلامي، ولذلك لم تفكّر في توجيه أنظارها نحو ماليزيا؛ إذ يمكن الاستفادة من الدولة القطرية الإنمائية الماليزية، والاستفادة أيضاً من أساليب مشاركتها القومية الفاعلة في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (الآسيان). فمثل هذه الرابطة ذات التوجّه العملي قامت على أساس البناء الداخلي القطري من أجل الوحدة، وليس العكس. وهناك عوامل أخرى يفتقد إليها العالم الإسلامي، منها غياب الدولة الإنمائية التي تحرّض الإنسان على ممارسة قوّة العمل بحرية منتجة، وذلك نظراً لقمع الحريات العامة. فبناء قاعدة صلبة لمثل هذه الدولة، يشكّل الطريق الصحيح للاستفادة الصحيحة من التجربة اليابانية.

إنّ نجاح التجربة اليابانية في العالم الإسلامي يكاد يكون متعذراً، في حالة غياب التواصل الثقافي بين الطرفين. فإذا كان التواصل الاقتصادي يجلب المصالح، فإن التواصل الثقافي يهدف إلى تأسيس آليات موضوعية تساعد على استكشاف الأساليب التي يتمّ عن طريقها استثمار هذه المصالح واستمرارها. فضلاً عن أن التواصل الثقافي يجعل الثقة في التعامل يسيرة أمام تحقيق منافع كبيرة؛ لأن التقارب الثقافي، الذي يطيل من عمر الزيارات المفيدة، واللقاءات المثمرة، والمحادثات المستمرة، والمؤتمرات المؤثرة في القرارات السياسية، يتيح للعالم الإسلامي التعرف عن كثب على قيم المجتمع الياباني، المسؤولة عن نهضته وتقدمه، مثل طريقة تعامل اليابانيين مع المثل الأعلى، والوقت،

والإنسان، والمؤسسة، والتنظيم، والحركة، والدولة، والدين، والقانون، إضافة إلى دول الجوار وغيرها. فمثل هذه المداخل الأساسية تضي على عملية الاستفادة من التجربة اليابانية طابع الإمكان والتحقيق في العالم الإسلامي.

واستخلاصاً للتحليلات السابقة للموضوع، يرى الباحث أن هناك عدّة توصيات يقدّمها لمن يعنيه الأمر، وهي على النحو الآتي:

١. بيان أهمية الرصد المستمر للتجربة اليابانية في التنمية المركبة؛ لأن مستقبل هذه الإنجازات محكوم باستمراريتها، وغياب المتابعة لما يطرأ من تحوّل وتغيّر داخل التجربة اليابانية يجعل الاستفادة عرضةً للانقطاع والتشوّه.

٢. يجب توجيه أنظار الباحثين في العالم الإسلامي نحو تجربة اليابان، فضلاً عن توسيع دائرة البحث في الأمور الاقتصادية باللغة العربية، وبأفكار تخاطب أهل هذه اللغة. فالتجربة اليابانية أشبعت بحثاً باللغات الأجنبية المبدعة. ولا يمكن أن تكون اللغة العربية مبدعة في مستوى الإبداع الياباني، إذا ظلّ أهلها يبدعون بغيرها.

٣. ينبغي تشجيع الحوارات العلمية بين اليابان والعالم الإسلامي، وذلك ببناء مراكز لغوية وثقافية في كل منهما؛ إذ تقوم هذه المراكز بأداء مهمّتها المتمثلة في: الاستكشاف، والحوار، والتفاهم، والتواصل، والترجمة، والتأليف.

٤. ضرورة التركيز -في التعامل التكنولوجي والاستثماري مع اليابان- على أهمية التدريب. فالمصانع اليابانية الجاهزة خارج اليابان لا أهمية لها إن لم تكن موصولةً بموظّفين مدربين، فالتدريب ضروري لعملية التواصل الاقتصادي والتكنولوجي.

٥. ضرورة التواصل الثقافي بين اليابان والعالم الإسلامي عن طريق تبادل الباحثين والدارسين والجامعيين. فداخل المؤسسات التعليمية تتقارب الجهود الفكرية؛ ما يفرض ذلك إلى التعاون في القيام بأبحاث علمية وأدبية مشتركة، تتداخل فيها المصالح، وتتشابك، وتثمر.

٦. دعوة الباحثين ومراكز الأبحاث في العالم الإسلامي إلى مراجعة مفاهيمهم وتصوّراتهم للتنمية والإنسان، وإعادة النظر في أفكارهم حول التجارب الآسيوية الناجحة، وذلك عن طريق استحداث آليات نقدية، تسمح بإنصاف هذه التجارب الإنمائية. فمعظم الباحثين في العالم الإسلامي ينظرون إلى هذه التجارب بعيون غربية غير منصفة، وينظرون إليها من زاوية إيديولوجية ضيقة ومحدودة الأفق. ومن هنا يصبح تعليم اللغة اليابانية -وحتى الصينية- للناشئة في العالم الإسلامي مطلباً ملحاً، يساعد على قراءة آسيا بعيون يابانية وصينية. وهذا يتطلب، ضرورة التأليف باللغة العربية، حتى يأتي الوصف أميناً والتحليل صادقاً والنقد مفيداً. فالاهتمام باللغة اليابانية القومية على مستوى التأليف، كان سبباً وراء نهضة اليابان؛ لأن الكتابة باللغة اليابانية في جميع ميادين العلم والمعرفة، جعلت العامة من المجتمع الياباني طرفاً شريكاً في عملية التنمية، مما حفّز على النمو الاقتصادي السريع.
٧. ضرورة توجيه الاهتمام نحو إنجازات ماليزيا، والتشجيع على بناء مراكز بحثية في بقية دول العالم الإسلامي، يكون الهدف من ورائها رصد تجربة بلد إسلامي ناجح في التنمية الاقتصادية.